المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المشكلة الطائفية وأزمة بناء الدولة في العراق بعد العام 2003
اسم الكاتب: م.م. صبا حميد صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6609
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 06:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المشكلة الطائفية وأزمة بناء الدولة في العراق بعد العام ٢٠٠٣

م.م صبا حميد صالح
الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية
saba.hameed@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

ان الدولة العراقية منذ تأسيسها كانت تغلب عليها سمة عدم الاستقرار والصراع ، اذ يرجع تأسيس الدولة الى عام ١٩٢١ في جملة احداث دولية وداخلية سياسية ، عسكرية ساهمت في ذلك التأسيس ، وكان لبريطانيا الدور الأكبر في قيام النظام السياسي انذاك وإقراره بالدستور الوضعي ، وهي تجربة تشبه الى حد كبير النظام السياسي في بريطانيا ، ومع صعود النزعة المعادية للنظام الملكي في العراق اطيح به كلياً في حادثة دموية عام ١٩٥٨ ليؤسس نظام سياسي قائم على الحكم الجمهوري ذو النزعة الشمولية لينحدر الى صيغة اكثر استبدادية مع صعود نظام حزب البعث للسلطة اذ ظل العراق يعاني من جملة اشكالات اجتماعية وسياسية حالت دون بناء سليم للدولة ، فضلاً عن ذلك ان تشكيل اول حكومة بعد عام ٢٠٠٣ كانت قائمة على الأدلجة الطائفية ، اي ان النظام السياسي اصبح قائم على نظام المحاصصة الطائفية ، وكذلك تم اعتماد نظام اللامركزية في ادارة الدولة في بلد لم تتضح فيه الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية ، مما ادى الى شرذمة سياسية واجتماعية وضعت الدولة وسلطاتها في ازمة .

الكلمات المفتاحية: الطائفية، بناء الدولة، الدستور ، عدم الاستقرار، العراق.

The sectarian problem and the crisis of building the state in Iraq after 2003

Assistant Lecture: Saba Hamid Saleh
Mustansiriyah University - College of Political Sciences
saba.hameed@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The Iraqi state has been characterized by instability since its founding in 1921. A number of internal and external political and military events contributed to its establishment. Britain had the largest role in establishing the political system at that time and approving a positive constitution, an

experience very similar to the experience of the political system in Britain. With the rise of the anti-monarchy tendency in Iraq, it was completely overthrown in a bloody military coup in 1958 to establish a political system based on republican rule and with a totalitarian tendency that developed into a dictatorship with the arrival of the Baath Party regime to power. Iraq continued to suffer from a number of social and political problems that prevented the proper building of the state.
Then came the formation of the first government after 2003 on sectarian principles, meaning that the political system became based on sectarian power-sharing. The decentralization system was also adopted in state administration despite the immaturity of the political, social, and cultural conditions for this, which led to political and social dispersion that put the state and its authorities in a crisis.
Keywords: Sectarianism, State Building, Constitution, Instability, Iraq.

المقدمة:-

مما لا شك فيه ان التباينات الاجتماعية تشكل حقيقة مركزية في المجتمعات البشرية ، فهي تشمل على نواحي اللغة والدين والطائفة والعرق والموروث الثقافي وعلى اساسها ينشأ التنظيم الاجتماعي ، بحيث تتكون الجماعة الاجتماعية استناداً الى تلك التباينات ، وكما هو معروف ان وجود الدول رهين بمدى ارتباطها بالمجتمعات والإنسان ، فالدولة هي تعريف اخر للإنسان وانصهاره في التجمعات الاجتماعية اذ ان الاصل التأريخي لم يكن للدولة وإنما للإنسان وتجمعاته .

وبناءاً على ذلك يقوم هذا البحث على فكره مفادها ان هذه التباينات الاجتماعية هي اصل نشوء الظاهرة السياسية وأن الاختلاف بين اعضاء الجماعة الاجتماعية هو من الامور الطبيعية اذا ما تم ادارة هذا الاختلاف بصورة صحيحة والعكس بالعكس ، اذا لم يتم التعامل مع هذه التباينات بالطرق التي تجعل من هذا التباين عامل اثراء للدولة ستكون بالنتيجة ازمة في بناء الدولة .

اهمية البحث:-

تكمن اهمية البحث في رصد وتحليل المشكلة الطائفية ومالها من ترابط وثيق مع أزمات بناء الدولة ، وقد تم توضيح ما للطائفية من تأثير في بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقها من احداث عملت على تعميق المشكلة الطائفية ودورها في بناء الدولة العراقية .

إشكالية البحث:-

ان التعامل مع التعددية الطائفية عملية معقدة وشائكة تتطلب وعياً ونضجاً سياسياً لدى النخب السياسية الحاكمة والمواطنين على حد سواء ، وعليه ان قيام دولة قوية ديمقراطية يبدو متعذراً دون تحقيق شروط عدة اهمها الوعي والنضج السياسي واحترام عقائد جميع المواطنين والتعامل معهم وفق مبدأ المواطنة وهو ما يتشكل عبر محورية بناء الدولة بصورة سليمة ، وهنا ممكن ان نتساءل:

١_ هل تشكل الطوائف في العراق بنى هشة ارتهن وجودها بوجود اسباب اثارتها ، ام انها تشكل بنى صلبة يدعمها تأريخ مشترك وثقافات وتقاليد وعادات مشتركة ؟

٢_ هل الهرم السياسي عامل تفكيك للبنى الطائفية ام عامل تفعيل يعمل على تصلب تلك البنى ومنحها هوية لأبعاد تعددت رؤاها ؟ وسنحاول الاجابة في ثنايا البحث .

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان العلاقة بين التعددية الطائفية وبناء الدولة يمكن ان تكون ايجابية وعامل اثراء للدولة اذا ما توفرت الاشتراطات الصحيحة للتعامل معها ، وأن يكون التعاطي مع هذه المشكلة بعقلانية ومن منظور وطني واضح المعالم، او بعبارة اخرى من الممكن ان يتحول الاحساس الطائفي الى رافد ايجابي للإحساس بالوطنية مادامت تصب في تقوية الهوية الوطنية وتغذيتها نحو بناء سليم للدولة ، والعكس بالعكس اي هناك علاقة جدلية بين المشكلة الطائفية وتعميق ازمات بناء الدولة.

منهجية البحث :-

فرضت دراسة الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي والتأريخي لغرض وصف وتحليل مشكلة الطائفية ودورها في ازمة بناء الدولة .

المبحث الأول : ماهية الدولة وأزمات بناءها .

الدولة وليدة تطور المجتمعات ، ولا سبيل للجماعات الاجتماعية لكي تتقدم وتنتج وتنظم كيانها الداخلي إلا ان تتحول الى جماعات سياسية ، حيث تنشأ الدولة عن اجتماعها السياسي وتتفاوت الدول في درجة قيمتها وتطور نظمها بتفاوت مستوى التنظيم الذاتي للجماعات السياسية التي تكونها ، وبتفاوت درجة نضج فكرة الدولة في وعي تلك الجماعات ، او بمعنى اخر كلما تمسكت جماعة في التأريخ بروابطها الاهلية العصبية ارتخت خيوط نسيجها السياسي وتضاءلت مكانة الدولة في حياتها

الجمعية ، وبالمقابل كلما تمسكت بهذا الجامع السياسي تراجعت فرص انقسامها العصبي والطائفي الداخلي ورسخت الدولة في اجتماعها وتعمقت .

المطلب الاول : تعريف الدولة

تعددت التعريفات الخاصة بالدولة بقدر تعدد المدارس الفكرية والسياسية التي تناولت هذا المفهوم بالتحليل والدراسة اضافة الى ما طرحه مفكرو الفقه الدستوري القديم والحديث حول نظرية الدولة وأركانها وخصائصها ووظائفها . وفي المستهل لابد من ان نعلم ان مصطلح الدولة ((state)) قد اشتق من المفردة اللاتينية ((status)) التي تعني الوضع او الحالة ، وترجع هذه الاخيرة في استخدامها الى الرومان ومنذ ان نشأت هذه الحالة ((status)) تم اضفاء نوع من التميز على الوجود الانساني ، بحيث شكل وضعها الحي خصوصية الانسان ثم تحولت الى الصعيد الاجتماعي من حيث قيام المجتمع بإدارة هذه الحالة الحية بخلاف المجتمعات التي لا دولة لها والتي لم تطور بناها الاجتماعية نظراً الى حيازتها للدولة (مجيد ٢٠١٠، ٥٢) ، على ان الفكرة الحديثة للدولة تعود الى القرن السادس عشر فقد دخلت في تلك المرحلة في الاصطلاح السياسي ،ولما كانت فكرة الدولة ترتبط بمدلول السلطة المادي والمعنوي ، لذا فأن تفكير الناس هو من اجل الحصول على تفسير مرضي لكل الظواهر التي يتسم بها وجود السلطة واليات عملها وبالشكل الذي يؤهلها اولاً الى تحقيق امنها ضد الاخطار والتحديات الداخلية والخارجية (العنبكي ٢٠١٩، ١٠٥)

فقد عرف ماكس فيبر الدولة بأنها جهاز يحتكر العنف ضمن منطقة جغرافية محددة ، اما كارل ماركس فقد عرف الدولة على انها تنظيم مادي تؤسسه الطبقة البرجوازية لاستغلال البروليتاريا العمالية (دوبار ٢٠٠٨، ٨٣) ، وتعرف الدولة عند الفرنسيين مونيك جادرو وكلود كورفوازييه هي ببساطة تنظيم للسلطة في اطار الدول المعاصرة المعروفة .لكن هناك من يعتقد بان الدولة جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة فوق اقليم جغرافي محدد ويخضعون لسلطة سياسية معينة ذات سيادة ، وزيادة على ذلك فلا بد من توافر شروط او اركان اساسية لوجود الدولة : الشعب ،الاقليم ،السلطة ذات السيادة . ويترتب على قيام الدولة بكامل اركانها تمتعها بالشخصية القانونية المعنوية (الجاسور ٢٠٠٨، ٣١٠) .

ويستخدم مصطلح الدولة للإشارة الى مدلولين رئيسيين الاول : هو كل الاشخاص والمؤسسات الذين ينظمهم الاطار السياسي للمجتمع ، بينما الثاني : هو مؤسسة الحكومة ، ثم تقف الدولة في

مقابل المواطنين ومن الشائع استخدام هذا المصطلح بالمعنى الاول الشامل ، فالدولة شكل من اشكال الترابط وإنها جماعة انسانية منظمة بشكل واعٍ وهي تختلف عن اشكال الترابط الاخرى من خلال الوسائل التي تستخدمها ، وأما هدفها فهو الحفاظ على النظام والأمن بحيث تنجز هذا الهدف من خلال مجموعة من القوانين تساندها القوة (مجيد ٢٠١٠، ٥٢) .

وهنا يجب ان نفرق بين تعريف الدولة والسلطة ، اذ احتلت مسألة التفريق بين الدولة والسلطة اهتماماً كبيراً لدى العديد من المفكرين والباحثين لمعالجة سوء الفهم وضرورة التمييز بين المفهومين ، اذ غالباً ما يحدث خلط فكري في وعي الكثيرين بين معنى الدولة ومعنى السلطة وهذا الخلط يقود الى المماهاة بين الحديث عن الدولة بافتراض انها السلطة على الرغم من الفارق الكبير بينهما ، ويوضح بلقزيز ان الدولة نصاب كياني تمثيلي يستغرق المجتمع ، اما السلطة فهي ادارة لأجهزة الدولة وسلطاتها وتتفاوت بين الصورة بتفاوت القوى الاجتماعية والسياسية التي تديرها والتي قد تكون ديمقراطية تمثيلية او قد تكون قمعية تسلطية وذلك بحسب الطريقة او الالية التي تستعملها للوصول الى السلطة (بلقزيز ٢٠٠٨، ٥٩) .

ويذكر موريس دوفرجيه فيما يتعلق بالتكامل اي تكامل عمل الدولة مع السلطة ، ان الدور الحقيقي الذي تقوم به الدولة لا ينفصل عن ادوار اولئك الذين يحركون الدولة فعلاً ، اي توجد هناك تكامل في الادوار ويتفاوت توزع التكامل الصادق والتكامل الكاذب توزعاً كبيراً، ويتوقف ذلك على الذين يمارسون السلطة (دوفرجيه ٢٠٠٩، ٢٢٤) ، ومن هنا ينبغي القول على مستوى الدولة يجب ان ننظر الى الدولة ككل ، كظاهرة اصلية في الاجتماع الانساني اصولها موجودة في الحياة الاجتماعية وفي قوانين الحياة الاجتماعية وانه جرى التسليم بصورة واسعة جداً بأن الاساس الاجتماعي للدولة المعاصرة هو الوطن والهوية الوطنية والانتماء الوطني وكل ذلك يدور حول مسألة الظاهرة الوطنية كأساس لقيام الدولة ككيان اجتماعي سياسي مستقل ، اما على مستوى السلطة فأنها تتغير وتبقى الدولة التي هي اعمق واثبت من السلطة الحاكمة (بلقزيز ٢٠١٣، ٤٢) .

وبذلك يمكن القول ان الدولة هي كيان سياسي قانوني ضمن بقعة جغرافية محددة يشعر مواطنوه بأنهم جزء منه ، وان مؤسساته الحاكمة تعمل على التوحيد بينهم ، بينما تعرف السلطة مقدرة الافراد او الجماعات على ابراز المصالح او فرضها ، وهذا التعريف للسلطة يتضمن احتمالية استخدام القوة ضمن شرعية معينة ، اما الحكومة هي المؤسسات البيروقراطية المختلفة (ادارية ،امنية ، سياسية

....الخ) التي يعتمدها القادة في تسيير شؤون الدولة وقراراتها (الحمود ٢٠١٢، ٤٧) ، معنى ذلك ان السلطة هي الاستخدام الشرعي للقوة بطريقة مقبولة اجتماعياً ، وهي القوة الشرعية التي يمارسها شخص او مجموعة من الاشخاص على الاخرين ، ويعد عنصر الشرعية عنصراً هاماً لفكرة السلطة وهو الوسيلة الاساسية التي تتمايز بها السلطة عن مفاهيم القوة الاخرى . وفي خضم التفريق بين تعريف الدولة والسلطة يجب ان نوضح مسألة في غاية الاهمية هو ان كل امر يعتري السلطة الحاكمة يكون تأثيره مباشر على بنية او بناء الدولة بصورة عامة ، اذ ان طريقة انتقال السلطة يؤثر تأثيراً مباشراً على قوة او ضعف بناء الدولة لما يعتريه استقرار او عدم استقرار سياسي بسبب التنوع الموجود في الدول وطريقة التعامل مع ذلك التنوع (زرقونه ٢٠١٢، ٢٠١) .

اما برهان غليون فيعتقد ان السلطة هي التي تحدد الثقافة او بمعنى اخر يتوقف نشوء ثقافة مستقلة ومتميزة او كي تكون الثقافة مستقلة يجب ان تكون منتجة وفاعلة تقدم حلولاً عملية لنشوء سلطة مستقلة ومتميزة ، اي سلطة معبرة عن الجماعة ككل لا عن جزء منها فنشوء مثل هذه السلطة هو الذي يسمح بتكوين دولة مستقرة وفاعلة تسهل خلال مرحلة تاريخية طويلة او قصيرة عملية التفاعل الثقافي ونشوء الأمة (غليون ٢٠١٢، ١٠٧) .

يمكن القول ان مفهوم الدولة يختلف عن مفهوم السلطة الحاكمة ،إلا انها تعد مكملة لها بل ان السلطة هي من تجسد وظائف الدولة وتؤثر فيها وتتأثر بها ، اي ان العلاقة جدلية بين المفهومين.

المطلب الثاني: أزمات بناء الدولة

بدايةً عند تحليل طبيعة الدولة لابد من الاخذ بنظر الاعتبار عدة امور :

١_ بناء السلطة والمفاهيم التي تؤسس وفق العدالة او تفهم او تمارس .

٢_ طبيعة القوة وبناؤها السائد وتجلياته في العمليات التنافسية وفي الصراع السياسي ، وهو صراع اما ان يتأسس على اساس طبقي او عرقي ، واما ان يأخذ مستويات دينية (صراع المذاهب والطوائف) .

٣_ العناصر التي يؤسس وفقها البناء الاجتماعي في المجتمع .

٤_ المحددات التي تحدد وفقها عضوية الافراد في التجمعات والجماعات القائمة (النجار ٢٠١٤، ٥٣)

هذه المحددات تؤثر عموماً في السياسات الكبرى المتبناة في المجتمع وفي رؤية مشكلاته وأسس مهمة في تحديد درجة تبني المجتمع مداخل محددة في الاندماج (معنوية وقانونية وتواصلية) او درجة قابليته لتبني ذلك وتحديداً في المجتمعات التي تكون هذه المكونات اسس الشرعية فيها ، ومن أجل تسليط الضوء على الأزمات التي تعاني منها الدولة بشكل عام والدولة العربية على وجه التحديد سوف نتناول هذه الأزمات على النحو الآتي :

اولاً : الأزمة الاجتماعية .

تتميز المجتمعات العربية بطبيعة التكوين الاجتماعي الفسيفسائي ، اذ يعزو الكثير من الباحثين هشاشة المجتمع في البلدان العربية الى هذه الطبيعة ، لكن قد يتساءل البعض ان الكثير من المجتمعات المتقدمة لا تخلو من وجود جماعات متباينة ومتعددة ومتمسكة بخصوصياتها الا انها مستمرة في التطور والازدهار ولم يكن عاملاً سلبياً بل كان عاملاً ايجابياً ، وفي خضم تلك المسألة نستطيع القول ان الحكومات في تلك المجتمعات تعامل افرادها على انهم متساوون بغض النظر عن انتماءاتهم وخصوصياتهم كماليزيا مثلاً ، اي ان الفارق كبير بين مجتمعات يطرح تكوينها الفسيفسائي الاجتماعي معضلات حادة تطال وحدتها واستقرارها على نحو ما هو عليه في حال المجتمعات العربية ، كما ان الاخيرة لم تصل الى حد الاندماج او الانصهار الاجتماعي على مستوى الدولة القطرية الواحدة ، وبهذا تعاني الدول العربية من أزمة اندماج ناتجة عن عدم تحقيق النظام السياسي للاندماج والتكامل الاجتماعي ؛ وذلك لعجزها عن تجسيد الارادة المجتمعية والتعبير عنها وفشلها في توحيد قيمها وأهدافها مما يوقع القطيعة بين السلطة والمجتمع ويجعل الصدام بينهما امراً متوقعاً (مراد ٢٠٠٦، ٧٢) .

معنى هذا ان هناك اشكالية تتعلق بالمواطنة وقد فشلت الحكومات المتعاقبة في الدول العربية في التعامل مع هذه الاشكالية ، اذ ان المواطنة ليست مجرد انتماء جغرافي او انتساب عرقي بل انها وقبل كل شي شعور بالانتماء الى دولة تكفل حقوقاً وترتب واجبات ، اي يتوجب ان تكون قادرة على استيعاب الجميع وهذا ما لا نراه في معظم الدول العربية في ظل تفاقم ازماتها مع انعدام العدالة في التعامل مع مواطنيها .

ان المعطيات التي تكونت في اطارها الدولة العربية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الان والقنوات التي جرى من خلالها تكوين نخبها السياسية وصعودها ، فضلاً عن ضعف شرعيتها او تلاشيه دفع

بها لتدعيم هيمنتها على المجتمع ، لا لتثبيت ممارسات متسقة مع انماط الحكم الرشيد ، فجزء من اخفاقات بناء الدولة العربية لم يتمثل في تسلط الدولة وضعف شرعيتها فحسب ، وإنما تمثل ايضاً في ممارستها الاستعمارية التي كانت دوماً احد مصادر اختلال الدولة وعدم استقرارها وتعد اولى خطوات الحكم الرشيد ومداخله هي العمل على اعادة الدولة الى المجتمع وإدماج مكوناته في الدولة بإحداث تغيير مهم في الاسس التي وزعت وتوزع خصائص القوة في المجتمع ليكون مدخلها عنصر المواطنة الذي يكون لجميع رعايا الدولة في اطاره حقوق وواجبات متساوية في النصوص والممارسة ، على ان محاولات الاندماج التي حاولت تتبناها الدولة العربية لمكوناتها الاثنية واقلياتها سواء في العراق او لبنان لم تعمل على تطوير عمليات الدولة وعلاقتها بمجتمعها او الى ادماج اثنياتها كلها او جزء منها ضمن الأطر المؤسساتية للدولة ، فنظام المحاصصة المعمول به في الحالتين العراقية واللبنانية مثلاً نزل بهذه المجتمعات الى مكوناتها الاولى كالقبيلة او الطائفة وجمد العمليات السياسية التي يبتدع بها الانسان حلولاً لمشكلاته القائمة (النجار ٢٠١٤، ٥١-٥٢) .

ويجب ان لا ننسى في هذا المضمار الواقع الاقتصادي وما يرافقه من تبديد للثروات وانعدام المساواة مشكلات اجتماعية خطيرة يأتي في مقدمتها التفاوت الاجتماعي ، اي ان هناك مجموعة من المفاهيم التي تستعمل للأشارة الى ظاهرة التفاوت الاجتماعي بين فئات المجتمع الواحد اهمها ازمة التوزيع الناجمة عن التوزيع غير العادل للأدوار والموارد وأن أزمة التوزيع في الدول العربية ناجمة عن الاوضاع المتدهورة للتنمية الاقتصادية والتي تعد مدخلاً اساسياً لتلبية المطالب التوزيعية .

فضلاً عن ما تقدم تنبهنا التجارب المتعاقبة للفتن الحروب الاهلية الداخلية في المجتمعات العربية المعاصرة الى حقيقة مزدوجة (هشاشة المجتمع وهشاشة الدولة) عند اية ازمة سياسة يتصدع البنيان الاجتماعي ويدب فيه الشرخ والانشقاق وقد تأخذه ديناميات الانقسام الى صدام معلن او مضمر تتواجه فيه جماعات اجتماعية تبدأ في التعبير عن خلافاتها بمفردات سياسية قبل ان تفصح عن مخزونها العصبوي ، وعند اي انقسام اجتماعي او صدام اهلي يشهده المجتمع تبدأ الدولة في فقدان سلطانها السياسي وتستفحل ازمتها وتفقد تماسكها ووظائفها ، وهذا ما حدث في لبنان منذ عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٩ ، وما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وقد يحدث في اي بلد عربي اخر لتشابه المعطيات والبنى (بلقزيز ٢٠٠٨، ٥٧) ، ومن هنا يمكن القول ان تصنيف الدولة القوية في مقابل الدولة الضعيفة في ضوء علاقتهما بالمجتمع ، فالدولة القوية هي الدولة التي تتغلغل في مجتمعها وتكون

قيمتها السياسية والاقتصادية في مصلحة مجتمعها ، اذ تعلى فيها قيم المواطنة والتضامن والثقة بين مكونات المجتمع المختلفة .

ثانياً : الأزمة السياسية .

تواجه الدول العربية ازمات عدة تحول دون بناء سليم للدولة وأحد اهم تلك الأزمات هي الأزمة السياسية ، وفي أطار الحديث عنها يجب القول ان الدول العربية تعاني من أزمة دولة وأزمة سلطة على حد سواء (فأزمة الدولة) تتمثل في ان اغلب الدول العربية نشأت اصلاً عن عملية التجزئة السياسية التي تعرضت لها الدولة العثمانية والتي في ظلها عانت المنطقة من خداع سياسي سببه الغياب الفعلي عن المشاركة في الحكم ، فنشأت الدول العربية بصورة فوقية عن طريق الدول الاستعمارية التي سيطرت بعد ذلك ، اي لم تنشأ كنتيجة لنضوج العلاقات والبنى الاجتماعية وتطورها لتكون الدولة ثمرة عقد اجتماعي حقيقي (عطوان ٢٠١٢، ١٩١-١٩٢).

اما (أزمة سلطة) فتكمن في ان الدول العربية تتميز بالموقع البارز والدور الكبير للقادة والرؤساء في اطار انظمة الحكم بصورة خاصة والحياة السياسية بصورة عامة ، فالقادة والرؤساء يتولون عملية اصدار القرارات السياسية ضمن النخب الحاكمة وبمعزل عن مساهمة اي قوة اخرى ويلزمون المؤسسات الحكومية والشعبية بتنفيذها من دون اية منافسة ، اي حلول القادة او الرؤساء محل المؤسسات السياسية (حسين ٢٠٠٩، ٩٥) ، فضلاً عن ذلك ان غالبية الدول العربية تفتقر الى المأسسة (antiunionization) وهي مرحلة اكثر تقدماً من المؤسسات (institutions) واذا كانت الاخيرة تمثل القواعد والضوابط التي اوجدها الانسان لتنظيم التفاعل البشري ، فأن المأسسة وكما يسميها هنتنغتون المؤسساتية هي العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتاً ، فهي اتفاق على اجراءات وقواعد سلوكية معينة وتواترها يكسبها صفة القواعد الضابطة ، ومن ثم فأن قوة ضبطها هي التي تمنح التنظيمات حتمية واستقراراً (هنتنغتون ١٩٩٣، ٢١) .

وبهذا الطابع التسلطي للدولة او تآكل بنيتها باعتبارها دولة مؤسسات وقانون لصالح السلطة او تحويلها الى مجرد سلطة هو الذي يفسر اكثر من غيره تشوه الحياة السياسية في الدول العربية او بمعنى اخر ان السلطة في الوضع العربي هي حاضنة للدولة وليس العكس او كما يجب ان يكون .

وكما هو معروف ان دوام الدول رهين بمدى ارتباطها بالمجتمعات والإنسان ، اذ ان الاصل التاريخي لم يكن للدولة وإنما للإنسان اي ان الانسان سابق في تكونيه ووجوده على الدولة ، ولا توجد شرعية

للدولة من دون رضا الانسان ، وبهذا فأن شرعية النظام الحاكم واستقراره يكمنان في درجة استجابته لمتطلبات مواطنيه وتمثيله للتكوينات الاجتماعية في المجتمع وتكتسب درجة تمثيل النظام للتكوينات الاجتماعية اهميتها من حقيقة التباين الاجتماعي سواء اكان مصدره التنوع الاثني او الديني او الطائفي ، وبعبارة اخرى لكي يكتسب النظام السياسي الشرعية يجب ان يتبع الطريقة التي تضمن الحد الأدنى من حقوق كل افراد المجتمع لكي يحصل على الضمانه التي من خلالها لا يكون غريباً عن المجتمع او خارجاً عن اهدافه وغاياته ومن ثم مصدر الاستقرار والتداول السلمي للسلطة (ابراهيم ١٩٩٦، ٤٨).

ونتيجة لهذه المعضلات تعاني الدول العربية من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ، وهنا يجب التأكيد على ان الاستقرار السياسي لا يعني مجرد استمرار النظام القائم ، ولكن يشمل الأسس والمقومات التي يستند اليها في استمراره كالعوامل السياسية القائمة على العدالة والمشاركة السياسية الفعلية والانتخابات الحرة النزيهة ، بل يتوجب التمييز بين الاستمرارية المستندة الى كفاءة النظام وفاعليته وقدرته على تطوير مؤسساته ، وتلك المستندة الى انخراط النظام السياسي في درجة عالية من الضعف والتهميش ضد المواطنين وهنا يكون الاستمرار باهضا (ابراهيم ١٩٩٩، ٥٧) .

وكل ما تقدم يتلاقى مع التدخلات الخارجية التي قد تعمل على احياء الهويات العرقية والطائفية على حساب الهوية الوطنية الجامعة مما قد يؤدي الى نقل الصراع بين المتضادين الى تناقضات وصراع داخل النظام السياسي ، فأحياء الهويات العرقية والطائفية يعجل بزوال الدولة باتجاه سيادة الكيانات الأثنية المتعددة وغالباً لا يدور الصراع بين القوى الأثنية حول خلافات حضارية او رؤى حداثة بقدر ما يكون باتجاه الاستئثار بسلطة الدولة ، وقد يبدو نقل الصراع الى داخل القومية او الطائفة الواحدة بعد تفكيك دولتها من خلال اذكاء العوامل الكامنة لأحداث التناقضات المجتمعية المحلية امراً ممكناً بإعتبار ان نشوء بعض من هذه البلدان ومجتمعاتها لم يكن قائماً على الأسس التقليدية الراسخة في تكوين الدول ومجتمعاتها ، ما اضعف من تكوين وترابط نسيجها الاجتماعي ومن ثم توازناتها المجتمعية ويضم البعض من هذه البلدان تباينات قومية وطائفية داخل الدولة الواحدة كالعراق مثلاً (النجفي ٢٠٠٨، ١٣) .

وبالرجوع الى كل ما تقدم من طروحات للازمة السياسية كأهم ازمة من ازمات بناء الدولة يتوجب القول ان قوة الدولة تكمن في فهم الكيانات السياسية فيها لمسألة التشارك في العملية السياسية سواء

في مسألة تداول السلطة او المشاركة في رسم السياسة نحو بناء الدولة بناء سليم او بمعنى اخر توجد هناك علاقة جدلية بين قوة الدولة وقدرتها على ممارسة الحراك السياسي بواسطة السلطة السياسية دون جعل الهويات الطائفية كعامل معرقل لبناء الدولة ، اي عدم جر الاختلافات الدينية والطائفية الى الممارسات السياسية وعندها لا يبقى للدولة اي قوة وبناؤها يكون غير سليم وهذا كله يمكن ان يرجع الى ان بناء الدولة كان بناءاً مريضاً ولم تولد الدولة بصورة طبيعية او انها جاءت عن طريق أزمة وظلت في أزمة والظروف الاجتماعية الموجودة فيها جاءت هماً اخر اضافة الى همها الاول .

ثالثاً : الأزمة الدستورية .

تعد الدساتير الإطار القانوني للنظم السياسية فهي بالمفهوم العلمي الحديث عبارة عن مجموعة قواعد قانونية تنظم كيان الدولة والمجتمع البشري الذي يعيش ضمن اطار دولة معنية ، اي مجموعة القوانين التي تنظم السلطة السياسية ومباشرة هذه السلطة وممارستها وكيفية انتقالها (العنبكي ٢٠١٩، ٥٧) ، وقد عرف ديغول الدستور على انه (روح ومؤسسات وممارسة) وبحسب رأيه يتوجب اشراك كل القوى الفاعلة في الحياة السياسية وبالتحديد المواطنين وعدم حصر هذه القوى برجال السلطة ، فالدستور وسيلة لتحقيق غاية معينة تتمثل في تحديد سلطات الحكام وتقليص نفوذهم وفرض سيادة الشعوب على انظمة الحكم فالمسألة الاساسية التي ينبغي ان تتجسد من خلال الدستور هي تأليف حكومة دستورية وإيجاد وسيلة حقيقية لتحديد سلطات الدولة وحقوق المواطنين (الكواري ٢٠٠٢، ٣٨) .

وبما ان الدستور هو مجموعة من المبادئ والقواعد الناظمة لبنية الدولة ، فأنه يعطي الشرعية لكل مؤسسات الدولة قاطبةً وأساس الحريات العامة لمجموعة الافراد (الشعب) هذه المؤسسات هي البنية الفوقية لبنية تحتية هي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الانسان فهو لكل افراد المجتمع بغض النظر عن قوميتهم وعقيدتهم ضمن مجال له حدود يسمى الوطن (شبيب ٢٠١١، ٢٠١) .

مما تقدم نستنتج ان النصوص الدستورية مهمة وأساسية للمجتمعات لأنها تهدف الى ادارة الحق في الاختلاف في المجتمع بصورة سلمية ولتحقيق الصالح العام ، لكن نتساءل هل ان الدساتير في الدول العربية كافية لضمان حقوق المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم بصورة واقعية ؟

ان الدول العربية تعاني من ضعف دساتيرها او التنظيم المؤسسي بصورة عامة وهذا ما يعد احد اهم مؤشرات عدم الاستقرار من جهة ، ومن جهة ثانية عدم احترام النصوص الدستورية ، ومن الطبيعي ان ليس للدستور اي معنى دون احترام حقيقي له ، اي ان دساتير الدول العربية فقدت محتواها

ومضامينها كقواعد منظمة للسلطة وللعلاقة فيما بينها وبين المجتمع ، وان تبنيها للدساتير الموجودة المشابهه لدساتير الدول المتقدمة هو اساس افراغها من محتواها لاختلاف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما بين الدول المتقدمة والدول العربية (الزبيدي ٢٠١٤، ٤٠) .

عند صياغة دستور اي بلد يجب ان يراعى امرين **الاول** ينظر الى الحاضر الواقعي المؤثر وتستبطن المستقبل المنظور ، والأمر **الثاني** المستقبل البعيد غير المنظور ويجب النظر الى نزاعات مستقبلية ، وبالطبع يحتاج الوصول الى صياغة دستور استهداف المستقبل ومراعاة الحاضر ، لكن غالبية الدول العربية تكاد تشترك في نفس المشكلة ، هي مشكلة ثبات الدستور ام تغيره . ليست مشكلة ان تتم تعديل بعض مواد الدستور للخروج من ازمة او تجنب وقوعها ، لكن يجب ان تكون التعديلات او المعالجات الدستورية استراتيجية لا وقتية ، ولهذا السبب ان الدساتير تكون غير حاكمة في البلدان العربية اي من السهل تجاوزها عند الحاجة (شبيب ٢٠١١، ٢٠٣)

وفي ختام ابرز الأزمات التي تواجه تكوين الدول العربية يمكن القول ان الغالبية العظمى من الدراسات التي عنيت بالحياة السياسية العربية ومنحت عدد من النظريات التي فسرت ازمات الدول العربية اهمها:

اولاً: نظرية التجزئة الاجتماعية التي ركزت على تحليل دور الانقسامات الاجتماعية ، العرقية ،الطائفية ، القبلية ، المحلية في السلوك السياسي وإضعاف الدولة المركزية وتعدد مراكز القوى وما نتج عنها من اضطرابات .

ثانياً: مفهوم الدولة الزبونية التي تقوم على شبكات من العلاقات والولاءات والارتباطات الشخصية والمصلحية بأصحاب الوجاهة والسلطة على كافة المستويات ، اي انها علاقات خارج القانون والتنظيم المؤسسي (بركات ٢٠٠٨، ٣٢٧-٣٢٨)

وبعد عرض وتحليل الأزمات التي تواجه او تعيق بناء الدولة بصورة سليمة سنتطرق الى اهم مشكلة تفضي الى أزمة بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في المبحث الثاني وهي المشكلة الطائفية ، وقد وضعنا الطائفية في خانة المشكلة لان المشكلة تترابط مع الازمة ، اي ان المشكلة حين لا يتم التعامل بجدية من خلال حلول واقعية لها تتحول الى أزمة .

المبحث الثاني: الطائفية في العراق وأزمة بناء الدولة .

في البدء لا يمكن الإدعاء بأن المشكلة الطائفية هي سياسية وليست دينية او الزعم بعكس ذلك والقول انها دينية وليست سياسية ، لان المشكلة في حقيقتها سياسية _ دينية ، سياسية من حيث المصالح المرتبطة بالمجتمعات والشعوب بجميع اطيافهم وتنوعهم ، ودينية من حيث الصبغة الطبيعية للتكتلات الاجتماعية والانتماءات الدينية والطائفية ، فلا يمكن اخراج القيادات في العراق او لبنان مثلاً من رمزيتهم السياسية او الطائفية لأنهم يجمعون الصفتين في آن واحد وهذا ما سيوضح في المطالب الآتية .

المطلب الأول : ماهية المشكلة الطائفية .

المطلب الثاني : طبيعة بناء الدولة العراقية قبل عام ٢٠٠٣.

المطلب الثالث : طبيعة بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

المطلب الأول : ماهية المشكلة الطائفية .

تعرف الطائفية في اللغة وفق ما ذكره محمد الرازي في كتاب مختار الصحاح الطائفة من الشيء قطعة منه كما في قوله تعالى : ((**وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين**)) ، وذكر ابن منظور في لسان العرب ، الطائفة من الشيء جزء منه ، وقال الطائفة الرجل الواحد الى الألف وقيل الرجل الواحد فما فوق ، أي انه اقله رجل ويقال طائفة من الناس والطائفة القطعة من الشيء (ابن منظور ١٩٦٨ ، ١٦٠) .

وقبل الخوض في التعريفات الاصطلاحية المختلفة للطائفية ينبغي الإشارة الى الروابط بين مفردة الطائفية ومفردة الطائفة التي هي اكثر من الرابط اللغوي الذي تشتق مفردة الطائفية لنفسها حضوراً ودلالات من مفردة الطائفة ، مما يجب الإشارة اليه ان تعريفات الطائفة في بعض العلوم جاءت مختلفة مع تعريف الطائفة الدينية وبخاصة التعريفات الاجتماعية اذ ان الطائفة تعني احد اشكال التدرج الاجتماعي الذي تكون الطائفة فيه ممثلة تنظيماً هيكلياً متميز الشكل ذا خصوصية منفصلة عن الطوائف الأخرى له قوانينه وطهارته ، وفي استعمالات علم الانسان (الانثروبولوجي) تعني الطائفة الدينية عبادة ومعتقدات وممارسات لجماعة معينة (شبيب ٢٠١١، ٥١-٥٢) .

اما التعريف الاصطلاحي للطائفية ، فتعني بنية شعورية اعتقاديه لدى جماعة من المنتسبين الى ملةٍ ما ، المعتنقين لتعاليمها العامة مما يتجذر لهم اعتقاد او يتكون بكيانيه اعتقاديه خاصة ومتميزة من

الجماعات الاخرى التي تشاركها الانتماء الديني وهي بهذا المعنى تمثل انشقاقاً ثقافياً داخل اطار الجماعة الدينية الكبرى ، وينجم من رسوخ هذه البنية ألاعتقاديه الشعورية نتيجتان مترابطتان **اولها** ان ادعاء اية طائفة التمثيل الصحيح والقويم للدين يؤسس في وعيها وفي لا وعيها اي انها وحدها تمثل الحقيقة وان غيرها ظال او منحرف ، **ثانيها** ان اية طائفة للأسباب التي ذكرنا من اعتصاب ووهم بتمثيل الدين الصحيح تتحول حكماً الى كيان مغلق وتعيد انتاج ثقافتها وعقائدها داخل ذلك الكيان المغلق ، ومن جانب اخر ان الطائفية مؤسسة ايضاً وليست بنية ذهنية فحسب ، اذ الطائفة تميل على الاغلب الى مأسسة انشطتها وعلاقاتها كافة من الاحوال الشخصية الى التمثيل السياسي مروراً بالنشاطات التربوية والاقتصادية ، وهذه المأسسة التي تجعل منها ما يشبه مجتمعاً خاصاً داخل المجتمع الوطني ودولة صغيرة داخل الدولة (عبد الجبار ٢٠١٣، ٢٥) .

والطائفية بهذا المعنى المؤسسي (الاجتماعي والسياسي) تشكل انشقاقاً عن الدولة وهذا يعني خروجاً عن ضوابط العلاقات الوطنية الجامعة وأحكامها وتظهيراً للهوية الفرعية في مواجهه الانتماء الوطني العام .

لكن ينبغي القول ان المجتمعات البشرية لا تعيش في نسق اجتماعي وسياسي ثابت وواحد، بل من سمات التركيبة الديموغرافية لسكان الدول التنوع والتعدد اي التعددية الثقافية والتنوع المذهبي والعرقي والطائفي في البلد الواحد ليس هذه هي المشكلة ، بل تحدث ازمات ومشكلات وجود الطوائف في عدة امور هي :

١_ ارتباط المجتمعات سلبياً بالموروثات التاريخية مما يجعلها حبيسة التاريخ .

٢_ غياب ثقافة التعددية الفكرية وثقافة التوافق السياسية وبالتالي غياب القبول بالتعددية الاجتماعية والثقافية في المجتمعات عامة .

٣_ وجود امراض ذاتية ونفسية وأخلاقية ناتجة عن طبيعة وبيئة المنظومة الاجتماعية والسياسية والفكرية في المجتمعات تجعل الارتكان لها حالة سارية عند المتعاطين في القضايا المرتبطة بالطائفية كالحقد والكراهية والعصبية بحيث يتناحر اهل كل طائفة ضد الطوائف الاخرى .

٤_ وجود مصالح ضيقة او اجندات سياسية ضيقة عند بعض الجماعات المعنية بالطوائف او المهيمنة عليها فتعمل لأجلها دون النظر للأخطار المترتبة عليها ، فتهيمن ديمقراطية المصالح الضيقة على المصالح العامة (شبيب ٢٠١١، ٦١) ، والاهم من ذلك كله ارتباط كل طائفة بالخارج اي امتداد

كل طائفة الى دولة تدين بنفس الدين والمذهب الامر الذي جعل من مشكلة الطائفية اشد وطئاً وخصوصاً عندما تتدخل تلك الدول بحجة حماية من يعتنقون نفس الطائفة .

نحن نعتقد ان هذا الميل الى التفكك والتجزؤ مرشح لان يستمر في المجتمعات العربية بفعل ظروف التبعية الموضوعية التي تعمل على الاصعدة الثلاثة : الثقافية والسياسية والاقتصادية ، وستتطور اذن روح العصبية الضيقة ليس فقط بين الاقليات الدينية او القومية ولكن ايضاً بين المناطق والجماعات المختلفة المنتمية اى دين واحد ، وقد قدم لبنان مثالاً قوي الدلالة على ذلك ، اذ اثار الانقسام الديني انقساماً فعلياً داخل الاديان ذاتها حتى لم يعد هناك اغلبية فعلية بفعل الانقسامات الداخلية لكل فريق ، وغالباً ما ينعكس فقدان الاجماع الايديولوجي بشكل سلبي في هذا النوع من المجتمعات على الاجماع السياسي ويمنع قيام اغلبية سياسية ثابتة وتتحول المجالس النيابية لهذا السبب ايضاً عندما توجد الى صورة مصغرة للمجتمع وتعيش في الفوضى التي يخلقها انعدام وجود اجماع سياسي في البلاد ، وبهذا لا يبقى للدولة من فرصة لفرض سلطة مركزية موحدة إلا في تحولها الى دولة طائفية (غليون ٢٠١٢، ١٠٦) .

ويتفق الاكاديميون على ان الهويات الدينية الجزئية (الطائفية) تقوم على ركائز ثلاثة : **اولها** تعيين الهوية المذهبية في دين منقسم على اساس الجماعة او الطائفة ، وليس على اساس هوية الامة _ الدولة . **ثانيها** تسيس هذه الهوية كوحدة للفعل الجمعي كبديل عن الهويات الاجتماعية او الهويات الايدولوجية . **ثالثها** ان الهويات الدينية الجزئية تنشطر بتأثير التنظيمات الاجتماعية (قبائل ، طبقات) او هي التي تشطر هذه التنظيمات . **رابعها** ان الجماعة الجزئية سواء قامت على انقسام داخل الدين الواحد او تعدد الاديان ، او تعدد الاثنيات (الجماعة القومية) ذات المذهب او الدين المختلف فأنها ليست بنية ثابتة (عبد الجبار ٢٠١٣، ٢٣) .

هناك تيارين يفسر وجود المشكلة الطائفية في المجتمعات العربية ، الاول يرى ان هذه الظاهرة قديمة قدم الاديان والمذاهب اي ظاهرة متصلة وجوهرية وذات طابع تأريخي ، اما التيار الثاني فيرى ان هذه الظاهرة جديدة وظرفية ، ولا فصال في ان هذه الظاهرة ترتبط بمشكلات الدولة الحديثة ، لكن يجب التمييز بين البلدان التي استمر طابعها السلالي التقليدي بدرجات متفاوتة حتى اللحظة فهي بلدان سلالات ترتكز على الدين هي بالتالي مولدة للانقسام الطائفي ، وبين الدول الحديثة التي تتسم بشرعية دستورية ، وهذا يدعونا الى التفريق بين الهوية الجزئية كهوية ثقافية وهوية مسيسة ، اخذين في

الاعتبار ان التقسيم العام للبلدان العربية بين دول سلالية وأخرى حديثة لا يغطي المشهد العربي ، ولدينا مثال لبنان ، في حين نجد ان الطائفية في العراق او سوريا مثلاً هي فضاء ثقافي تنظيمي وليس تنظيماً اجتماعياً ، فالتنظيم الاجتماعي يقوم على القبائل والأسر الممتدة في الارياف ، ومثال ذلك الجماعات الطائفية في لبنان تتميز بارتكازها على تنظيم القرية وارتباط القرى المتماثلة ديناً بزعامة الطائفة السياسية (عبد الجبار ٢٠١٣، ٢٤) .

ولا شك في ان مدلولات مفردة الطائفية تأثرت بمجموعة من العوامل التي ساهمت في ان تتحول اللفظة الى تهمة يسعى الكثيرون لتجنبها والدفاع عن انفسهم من تبعاتها وهذه الحالة ما هي ألا جناية على المفهوم ودلالاته ولا ينحصر الامر على مفهوم الطائفية بل يتعداه الى مفاهيم كثيرة ، اذ يمكن القول ان مجتمعاتنا تعتبر مستهلكة لتلك المصطلحات لكن بصورة سيئة ، ومن العوامل التي ساهمت في الجناية على مفهوم الطائفية المساعي الدائمة لتسيس وتوظيف المصطلح ، معنى ذلك دور وسائل الاعلام المسيس في تشويه المصطلح وتروجيه بما يخدم مصالح جهات معينه وبطبيعة الامر تتأثر المفردة اللغوية سلباً بمقدار التلاعب السياسي فيها .

المطلب الثاني طبيعة بناء الدولة العراقية قبل عام ٢٠٠٣.

ناقشنا في المبحث الأول تعريف السلطة وارتباطها الوثيق بالدولة والتأكيد على ان كل امر يعتري السلطة الحاكمة يكون تأثيره مباشراً على بنية الدولة ، اذن نمط انتقال السلطة والاستقرار السياسي والدستوري يؤثر تأثير مباشر على قوة وضعف بناء الدولة فضلاً عن طريقة التعاطي مع التنوع الثقافي والطائفي الموجود في العراق ، لهذا سنبحث في تلك الأمور بشيء من التفصيل البسيط لكل فتره زمنية من تأريخ تشكيل الدولة العراقية الحديثة حتى عام ٢٠٠٣ .

ففي الحقبة الملكية كان الملك فيصل الاول حريصاً ومؤيداً لإلغاء الطائفية السياسية وان تتغلب الفكرة العراقية على الفكرة القومية والدينية والمذهبية ويجب ان يشعر الشيعي والسني وغير المسلم ، وكذلك العربي وغير العربي ان حقوقه وتقاليده مضمونه ومحترمة وان الحكومة ليست خاصة بفرقة دون سواها ، وأما التوظيف في الحكومة او حق الانتخاب للمجالس التشريعية والمحلية فيجب ان يكون بعيداً عن الطائفية والمذهبية وان يكون منوطاً بالكفاءة والمقدرة الشخصية (عبدالرزاق ٢٠١٠، ٢٧) ، معنى هذا بدأ الملك فيصل الاول سياسته من اجل بناء الدولة الجديدة وكانت سياسته تلك تتضمن الاستقلال التدريجي من بريطانيا ودمج المجتمعات التقليدية الطائفية والقبلية والقومية ضمن كيان

الدولة وأجهزتها الرسمية ، وقد نجح فيصل في الاولى اذ اعلن عن نهاية الانتداب البريطاني للعراق واستقلاله الرسمي بدخوله عصبة الامم نهاية عام ١٩٣٢ ، فيما اخفق في الثانية ؛ لان ذهنية الملك كانت تعتمد على منح الامتيازات للأعيان والوجوه البارزة وهذه كانت في الغالب سنية المذهب ، ولعل التقرير البريطاني السنوي لعصبة الامم لعام ١٩٢٧ كان يتحدث عن هذه الحقيقة عندما اشار الى ما اظهره الشيعة من عدم الارتياح الى النفوذ السني الغالب في حكومة البلاد (الحمود ٢٠١٢، ١٣٣) .

وعلى الرغم من ذلك بقيت الطائفية السياسية مزدهرة في العراق والدليل على ذلك المشروع الذي قدمه الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء (ميثاق النجف الأشرف) بعد توقيعه من قبل شيوخ عشائر الفرات الاوسط عام ١٩٣٥ ورفعه الى الملك غازي ، وتضمن الميثاق شعوراً عميقاً بمرارة الغبن ، عندما ذكروا ضمن نقاطه ((لقد تمشت الحكومة العراقية منذ تأسيسها حتى اليوم عى سياسة خرقاء لا تتفق ومصالح الشعب ، واتخذت سياسة التفرقة الطائفية اساساً للحكم ، فمثلت اكثرية الشعب بوزير او وزيرين ممن يسايرون السلطة)) وعلى هذا الاساس سارت سياسة التوظيف فظهر التحيز صريحاً في انتقاء الموظفين وأعضاء مجلس الامة ، بينما القانون الاساس لم يفرق بين ابناء البلاد ، كما نصت المادة السادسة منه على مساواة العراقيين امام القانون برغم الاختلاف في اللغة والقومية والدين (عبدالرزاق ٢٠١٠، ٢٩) ، إلا ان هذه المادة وان كانت تنطوي على اعتراف ضمني بوجود تعددية قومية ودينية في العراق إلا انه لم يترتب عليه اية اعتراف بالحقوق الثقافية والسياسية لهذه الاديان والقوميات ، فضلاً عن ذلك كله ان القانون الاساس لسنة ١٩٢٥ قد وضعته نخبة قانونية بريطانية وقامت بمراجعته لجنة عراقية شكلها الملك وان هاتين اللجنتين لم يكونوا متمتعين بالسلطة الاصلية لكتابة الدستور ، كذلك لم يجر اخذ موافقة الشعب في استفتاء عام (كوران ٢٠١٠، ٢٢٢)

اما في العهد الجمهوري قامت حكومة عبد الكريم قاسم ببعض الاصلاحات الدستورية ، فلم يسمح دستور ١٩٥٨ بقيام نظام برلماني ، بل تولى مجلس الوزراء (السلطة التشريعية) بحسب ما جاء في المادة (٢١) ، ولم تكن معالجة الطائفية السياسية إلا من خلال تأسيس مجلس السيادة الذي ضم ثلاثة اعضاء **شيعي محمد مهدي كبة ، كردي خالد النقشبندي ،سني محمد نجيب الربيعي** والأخير كان رئيساً لمجلس السيادة (كوران، يوسف ٢٠١٠، ٥٥) ، لكن حكومة عبد الكريم قاسم واجهت صعوبات على الصعيد الخارجي ، فبعد انسحاب العراق من حلف بغداد عام ١٩٥٩ تدهورت العلاقة مع الجارة ايران التي طالبت بتقسيم شط العرب عند اعمق نقطه فيه بين البلدين ومع رفض العراق هذا المطلب

تصاعدت حدة الخلافات ، وعند استقلال الكويت عام ١٩٦١ قام قاسم بسحب سفراء العراق من الجامعة العربية والدول التي دعمت استقلال الكويت ، كل ذلك شكل ارباكاً لسياسة قاسم استغلها القوميون من امثال حزب البعث وآخرين ضد سلطة عبد الكريم قاسم (الحمود ٢٠١٢، ١٥٦) .

اما تأسيس الجمهورية العربية المتحدة فكان اختباراً حقيقياً كشف نوايا السلطة الحاكمة تجاه هوية البلاد ، فكان عبد السلام عارف نائب عبد الكريم قاسم متحمساً للانضمام الى هذه الجمهورية ، في حين كان عبد الكريم قاسم يميل الى هوية عراقية اكثر خصوصية تهتم بالإصلاح الداخلي بدلاً من السياسية الخارجية ، وفي عام ١٩٥٩ كان الشقاق بين عبد الكريم قاسم والضباط العروبيين على اشدّه بعدما قامت الحكومة بقمع محاولة انقلابية انطلقت من الموصل كان يقودها احد الضباط المتحمسين لعروبة الدولة وانضمام العراق للجمهورية العربية المتحدة ، لكن قمع تلك المحاولة الدى الى احداث عنف دامت لخمسة ايام في الموصل وكشفت عن مدى انقسام المجتمع العراقي حيال هوية الدولة (عبدالرزاق ٢٠١٠، ٦٠) .

وبعد تلك الاحداث عطل قاسم الحياة الحزبية في البلاد ليعود في السنة اللاحقة عام ١٩٦٠ بإعادة اعطاء تراخيص العمل الحزبي ، ومن الاحزاب التي حصلت على ترخيص للعمل هو الحزب الاسلامي ، وعلى الرغم من طابعه السني الا ان راعيه كان المرجع الشيعي الاعلى السيد محسن الحكيم ، وفي الجانب الشيعي اسس المرجع الديني السيد محمد باقر الصدر حزب الدعوة الاسلامية ، وهذا الحزب لم يكن تواقاً للنشاط السياسي من اجل التمثيل الطائفي او التفاوض مع السلطة بقدر ما استهدف مقاومة الوجود الشيوعي الذي كان يعده حزباً الحادياً ، وهكذا شهدت فترة الخمسينيات بداية الحركة الاسلامية في العراق وهو تعريف بديل للهوية ، بعدما انقسمت البلاد الى دعاة للأممية اليسارية (الشيوعيين) ودعاة اخرين للأمة العربية ، فيما بقي دعاة الهوية العراقية غير مبالين بالتأسيس النظري لهذه الهوية ، على الرغم من حرص عبد الكريم قاسم على الهوية العراقية ، إلا انه ابقى تلك الهوية في غموض مؤسساتي من اجل احكام السيطرة على مفاصل الدولة المختلفة (الحمود ٢٠١٢، ١٥٧-١٥٨) .

اما حكومة عبد السلام عارف التي جاءت بعد انقلاب حزب البعث على عبد الكريم قاسم تم اعدام الأخير ومجموعة من مساعديه ، حصل البعثيون على ١٦ مقعد من اصل ١٨ في المجلس الوطني لقيادة الثورة ، اما بالنسبة الى الوزارات فقد تولى البعثيون ١٢ وزارة من اصل ٢١ وكان في مجلس

القيادة ستة الشيعة كلهم بعثيون و ١٢ من السنة اضافة الى اعطاء وزارات لشخصيات كردية وشيعية (كاظم ٢٠١٨، ١٢١) ، اما الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤ كان انعكاساً للفكر القومي الوحدوي العربي المتشدد ، اذ اعلن في مقدمته ان الدولة ستقوم بتربية الاجيال بروح عربية اسلامية دون الاهتمام بوجود قوميات واديان اخرى ودون تحديد المفهوم الاسلامي لتلك المبادئ وجاء في المادة الاولى من هذا الدستور ان العراق يستلهم مبادئه السياسية من الاسلام والعروبة كما انه يسعى الى الوحدة العربية الشاملة (كوران ٢٠١٠، ٢٢٦) ،معنى ذلك كانت هيمنة الفكرة القومية العربية والوحدة العربية الشاملة مع الدول العربية الاخرى متأصلة في كثير من أحكامه.

ارتبطت سياسة عارف بالتبعية لجمال عبد الناصر وتقليده في تطبيق الاشتراكية العربية وتأميم المصارف الاهلية والمؤسسات التجارية والصناعية الكبيرة ، وسدد بذلك ضربة قوية لمصالح طبقة التجار والمصرفيين الأمر الذي ادى الى هروب رؤوس الاموال الوطنية وتراجع ملموس في الاقتصاد العراقي وازدياد البطالة وإتباع سياسة طائفية اقصائية بحق الكوادر والكفاءات ذات الانتماء الشيعي ، كذلك تعاملت سلطة عارف على اساس مذهبي مع رؤساء الجهاز الحكومي والإداري والعسكري من اتباع عبد الكريم قاسم ومناصري ثورة ١٩٥٨ فأقصى الشيعة منهم بالإجماع ، وحتى عندما تم اقصاء البعثيين منهم في عام ١٩٦٣ وصفهم البيان بالشعوبيين (ابراهيم ١٩٩٦، ٢٩٣) .

وبعد انقلاب ١٧ تموز عام ١٩٦٨ بقيادة احمد حسن البكر فيما عرف بالثورة البيضاء والتي جاءت بالدستور المؤقت لعام ١٩٦٨ الذي حاول ان يستنسخ كثيراً من المواد القانونية التي وردت في الدساتير السابقة ، مع اضافة مواد قانونية تخدم توجهات حزب البعث ، لقد واجه نظام البعث العديد من التحديات اهمها كيفية بناء سلطة مقاومة للانقلابات التي امست السمة الرئيس في الحياة السياسية العراقية ، وكذلك تعريف الهوية العراقية بما يؤمن او يفرض الوحدة في البلاد ، وكانت الحياة الشمولية والعروبية القومية اسلوباً لمواجهة هذه التحديات ، فبعد الانقلاب اعتُقل مئات الضباط وموظفون كبار ، وبحلول عام ١٩٦٩ اعدم المئات وعُلّق العشرات في الساحات العامة فضلاً عن اصدار اكثر من ٣٠٠٠ قرار من مجلس قيادة الثورة بحلول عام ١٩٧٠ كانت بمجملها لإحكام السيطرة على الاجهزة الامنية (الحمود ٢٠١٢، ١٦٤) .

وعلى الرغم من الدستور المؤقت لعام ١٩٦٨ قد وعد الشعب العراقي بوضع دستور دائم للبلاد ، إلا ان ذلك لم يحدث وعدل هذا الدستور اربع مرات الى ان قرر مجلس قيادة الثورة اصدار الدستور

المؤقت لعام ١٩٧٠ الذي نص في المادة الاولى على ان العراق يهدف لتحقيق الدولة العربية الواحدة وإقامة النظام الاشتراكي ، وقد كان على هدى دساتير العصر الجمهوري ، لكنه اعترف بالتعددية القومية في العراق كون الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين هما العربية والكردية ، كما اقر في الفقرة نفسها بوجود اقليات اخرى وضمان حقوقهم المشروعة ، فضلاً عن الاقرار بالتعددية القومية واللغوية في الدستور ، فإن الدستور قد نص استناداً على تعديله عام ١٩٧٤ على منح الكرد حكماً ذاتياً وفقاً لما يحدده القانون (كوران ٢٠١٠، ٢٢٨) .

ومن المعروف ان الحكم الذاتي يشكل حلاً لمشكلة التعددية القومية او الدينية والمذهبية في اطار عدم التكامل في المجتمعات التعددية وهو صيغة ادارية اقليمية لهذه المشكلة ضممن الحدود القانونية والسياسية للدول ، إلا ان الحكم الذاتي الممنوح للكرد كان خالياً من اية مضامين تنم عن ادارة ذاتية وممارسة للحرية والتعددية القومية على النطاق المحلي (الوكينزا ٢٠٠٤، ١٠) .وبعد استيلاء صدام على الحكم عام ١٩٧٩ تم توزيع السلطة على اساس القرابة والطائفة وخاصة المناصب المهمة بشكل يضمن بقاءه وسيطرته على الحكم ،فضلاً عن سياسة النظام الخارجية الغير مدروسة فدخل في حرب مع ايران عام ١٩٨٠ راح ضحيتها جيل كامل بسبب مطالبه بإعادة النظر باتفاقية الجزائر وتخلي ايران عن الجزر الثلاثة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) لصالح الامارات العربية المتحدة ، استمرت تلك الحرب ٨ سنوات عانى الشعب العراقي ما عانى من الخسائر من جرائها ، الى ان قبل العراق وإيران بوقف اطلاق النار بقرار الامم المتحدة المرقم ٥٩٨ الصادر من مجلس الامن عام ١٩٨٧ ، ليعرض صدام على ايران عام ١٩٩٠ اعادة احياء اتفاقية الجزائر والتي سبق وان مزقها على شاشات التلفاز ، فضلاً عن احتلال الكويت من قبل نظام صدام وما تبعه من خسائر فادحة في النظام الاجتماعي والاقتصادي والاهم من ذلك قيام التحالف الدولي بشن هجوم عسكري على العراق من اجل انقاذ الكويت وتحريرها من احتلال العراق لها (مار ٢٠٠٩، ٧٨) .

اما تكلفة حرب الخليج الثانية فقد تمثلت بإنهاء السيادة العراقية والتي لم يتم استعادتها حتى بعد اسقاط نظام صدام ، فقد خضع العراق بموجب الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة الى مجموعة من القرارات كان اهمها الذي اثقل كاهل المواطن العراقي فرض الحصار الاقتصادي اذ كان ذلك بداية لتصدع البنيان الاجتماعي والقيمي في العراق .

ويبدو ان الخسارة التي مُني بها الجيش العراقي وتجرع مرارتها معظم العراقيين بعد حرب الكويت اشعل فتيل انتفاضة شارك فيها الشيعة والكرد اسفرت عن سقوط ١٤ محافظة من اصل محافظات العراق ال ١٨ ، وعلى الرغم من ان الانتفاضة لم تنجح في اسقاط النظام ، إلا انها كشفت عن مواقف المكونات العراقية تجاه النظام ، وهكذا بدت الانتفاضة تعبيراً عن المشاعر الطائفية والقومية ، كما انها كشفت عن الاعتلال العميق في مجتمع فشلت فيه محاولات بناء الامة (الحمود ٢٠١٢، ١٨١) .

كل ذلك ادى الى تساقط تدريجي لقدرات السلطة التي اخذت تستمد قوتها من تأريخها في قمع وقهر الاخرين بدلاً من ان تكون بالفعل تمتلك القدرات التي كانت تمتلكها قبل حرب الخليج الثانية ، وبقيت الصورة القاتمة لعدم التوازن الطائفي والقومي بارزة لينهي النظام حياته عام ٢٠٠٣.

خلاصة ما تقدم ان السلطات الحاكمة في العراق قبل الاحتلال ٢٠٠٣ كانت تعبر عن ايدولوجيتها ، اي كان هناك انغلاق مجتمعي على ثقافة السلطة الحاكمة التي فرضتها قسراً على المجتمع اذ قام النظام السياسي بصياغة التوجه الايديولوجي الذي ادى بدوره الى صياغة هوية وطنية مزيفة ، فلم يعترف النظام بحق المواطن في التعبير عن معتقداته وآراءه تجاه القضايا السياسية بل شاع ثقافة تنسجم مع توجهاته متخذه شعارات عديدة لتسويقها مثل الحفاظ على الوحدة الوطنية بما يسمح بتضييق الحريات وممارسة التعسف ضد الثقافات الاخرى مما ولد مشاعر العداء والكراهية من جانب المواطن ضد النظام وإضعاف صلة المواطن بدولته .

المطلب الثالث : طبيعة بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

انهت الولايات المتحدة الامريكية في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ اعمال الحاكم المدني بول بريمر للعراق وسمحت بتشكيل حكومة مؤقتة فيه تدار من قبل عراقيين ، تم اختيارهم بالتعاون مع الامم المتحدة ، ومنحوا سلطة ادارة الحكم في العراق ليؤسسوا نظاماً سياسياً مازال مستمراً لليوم .

منذ عام ٢٠٠٣ والعراق يسعى للميل نحو ايجاد مركز وطني جامع قادر على توحيد ابناءه مع مراعاة انتقاله الديمقراطي في ظل التعددية المتأصلة به ، وبالشكل الذي يؤمن مركزية الهوية الوطنية في الانتماء على غيرها من الهويات الفرعية والانتماءات المختلفة ، غير ان الاحتلال الامريكي كان له دور حاسم في توجيه مسار الهوية الوطنية والانتماء الوطني نتيجة تربعه على مصدر القرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣ (خليل و حميد ٢٠١٩ ، ١٢٥) .

فضلاً عن ذلك ان المجتمع العراقي انذاك مر بوضع اقرب ما يكون الى التغيير الشامل والتحول نحو اطر ومفاهيم وادوار جديدة كانت غير مألوفة على المواطن ، اذ ان الواقع السياسي افرز انتقاله من نظام سلطوي يقوم على ثقافة الحزب الواحد فكراً وممارسة الى مرحلة جديدة شهدت بروز تيارات سياسية متعددة تعبر عن خصوصيتها الثقافية والاجتماعية مع تعددية التعبير عن الرأي بصورة غير مقننة او منضبطة وقد تقترب احياناً من الفوضى والارتباك (محسن ٢٠٠٩، ١١١) ، اي ان ما حصل في عراق ما بعد ٢٠٠٣ تشوهات وضعية تضاف الى تشوهات موضوعية ساهمت في الابتعاد عن صناعة وبناء الدولة المدنية الحديثة ، تتلخص جميعها في علامات فارقة تضمنها المشهد المجتمعي العراقي .

ان مكمن صعوبة وضع العراق بعد الاحتلال يكمن في وجود ثلاث عقليات احتلت المجتمع العراقي هي العقلية المحتلة والعقلية الحاكمة والعقلية المحكومة ، فتعنت العقلية الاولى ساهم في وقوع الصورة القائمة ، وارتباك العقلية الحاكمة وضعف الخبرة واستمرار التزامات ما قبل التغيير اتاح لإطراف عديدة اللعب في خلط الاوراق وتمزقها ، وانفراط العقلية الثالثة المحكومة من عقالها في ركيزة الحرية والحيرة في اتباع من في الداخل والخارج ، اذ سبب هذا التخبط في واقع الاحداث يحتار الشارع العراقي في تبني اتجاه ما ، حينها تعيده هوياته الراسخة في النفس الى جذوره الطائفية والفئوية والعشائرية (شبيب ٢٠١١، ٢٠٧).

وإذا ما اسقطنا أزمات بناء الدولة التي شرحناها بصورة نظرية في المبحث الاول على الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، سنرى ان تلك الأزمات غذت وعمقت المشكلة الطائفية دون البحث الحقيقي عن ايجاد حل لها ، بمعنى ان هناك علاقة جدلية بين تلك الازمات والمشكلة الطائفية ، وان اي تعميق لتلك المشكلة يؤدي الى تأسيس مضاعف لتلك الازمات .

اي هناك عدة عوامل سنطرحها ادت الى تعميق ازمات بناء الدولة وعملت في نفس الوقت على تغذية الطائفية وهي كالآتي :

اولاً / العامل السياسي .

يعد النظام السياسي الوجه المعبر عن الدولة ، فالدولة كما هو معروف شخصية معنوية يتعامل افرادها معها من خلال سلطاتها ، التي تعارف الفرد عليها من سلطة المنشأة او التي فرضت نفسها على ارض وشعب محددين سواء اكان النظام السياسي شرعياً ام غير شرعي ، ومن جملة المبادئ

التي تعاملت معها الولايات المتحدة الامريكية في العراق هو الاتفاق على نمط ادارة للحكم يقوم على اساس التوافق والتوازن ، اذ تشكلت ملامح هذا الاتفاق بين الكتل السياسية المكونة للعملية السياسية والولايات المتحدة عبر مجموعة المؤتمرات التي اقامتها الاخيرة لصياغة انموذج جديد لإدارة البلاد بعد صدام حسين ، وقد ابرز هذا الاتفاق اولى اشكاله في مجلس الحكم الذي ضم زعماء المعارضة وممثلي الكيانات السياسية لتكون ادارة الدولة عبر رئاسة دورية شهرية (خليل و حميد ٢٠١٩ ، ١٢٦).

معنى ذلك ان تغيير النظام السياسي العراقي انطوى على مرحلتين اولهما ازالة النظام السياسي وهي المهمة السهلة نسبياً ، وثانيهما احلال نظام سياسي اخر محله ، اذ انطوت هذه المرحلة على قدر كبير من المشكلات والمخاطر ، اذ اقر للعراق نظام سياسي محدد بعد نقاش بين التيارات والقوى السياسية وضغوط من البيئة الخارجية واستقر الرأي على ان العراق لا يصلح له إلا نظام توافقي في اطار النظام البرلماني الفيدرالي ، كون حده الاختلافات الايديولوجية بين التيارات السياسية والمجتمعية من الصعب التوفيق بينها (شكري ٢٠٠٧) .

وبهذا عد مجلس الحكم البداية الفعلية للتوافقية السياسية القائمة على اساس المحاصصة الطائفية والتقاسم المذهبي ، اذ قام المجلس على اساس التمثيل النسبي لكل الطوائف ، ضم المجلس (٢٥) عضواً توزعوا على (١٣) عضواً للشيعة و(٥) للسنة ، و(٥) للكرد ، وعضوين من الاقليات (تركماني واحد ، اشوري واحد) ، وبهذا قامت قوات الاحتلال بإعادة تشكيل مؤسسات الدولة على اساس المكونات بعد ان حلت المؤسسات الامنية والعسكرية ، وثبت التأسيس على اساس المكون وليس المواطنة في تأسيس مجلس الحكم (الهاشمي ٢٠١٣، ١١٢) .

ولأجل تأسيس المرحلة الانتقالية من الناحية القانونية والسياسية فقد تم اعداد قانون ادارة المرحلة الانتقالية في عام ٢٠٠٤ ، الذي تحدد بموجبه كل المسؤوليات السياسية والقانونية على الحكومة المشكلة لإدارة المرحلة الانتقالية ، ويتصف هذا القانون بأنه قد وضع تعقيدات ملزمة على المشرع العراقي عند القيام بكتابة الدستو(المادة (٢) من قانون ادارة الدولة العراقية لعام ٢٠٠٤) ، وبهذا يعد مجلس الحكم من بوادر الاحتلال الاولى لاستغلال التعددية الاجتماعية في العراق لشرعنه تقسيم المجتمع الى مكونات والغرض من ذلك تشكيل حكومات على اسُس دينية وطائفية وعرقية ، كذلك قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية مثل الوجه الاخر لاستغلال التعددية الاجتماعية في التأثير على

الواقع السياسي اذ اشار هذا القانون الى (تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تتألف وفق عملية تداول واسعة النطاق بتشاور المجتمع العراقي) ، وبهذا الاطار يذكر الدكتور عامر حسن فياض ان المشروع الرسمي لبناء الدولة العراقية الحديثة متقدم من الناحية النظرية ، ومتخلف الادوات والآليات المستخدمة ، بمعنى ان مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة يؤشر هيكلاً سياسياً متمدناً بحشوة غير متمدنة بسبب اعتماد معايير سياسية غير متمدنة (طائفية دينية _ تعصبية قومية _اجتماعية عشائرية)(فياض ٢٠١٧، ٢٥) .

ومما تقدم ارتبط الوضع السياسي في العراق بعد الاحتلال بمشكلتين تحولتا الى ظواهر مستفحلة وهي **المحاصصة** ونقصد بها ان هناك نسب محددة من العراقيين وهذه النسب يجب احترامها في التمثيل السياسي والاداري في العراق ، وعانت عملية بناء الدولة في العراق من مشكلة جوهرية عند تأسيس مجلس الحكم الانتقالي على وفق مبدأ التمثيل النسبي للقوميات والأديان والطوائف العراقية ، اذ لم يتمكن النظام السياسي من تكوين مشروع وطني لدولة وطنية مبنية على العدالة والمساواة والحرية ، بل اتت بدولة مشوهه قائمة على اساس عرقي وطائفي ومذهبي ، فاعتمد النظام السياسي العراقي على المحاصصة التي تعمل على تقاسم مراكز الحكم في الدولة بين الاحزاب والقوى السياسية التي عمدت على تجذير الطابع الطائفي لشكل الدولة والذي يلغي امكانية تحقيق التمثيل الوطني في الدولة (مشتت ٢٠٠٧، ٥١) .

والظاهرة الثانية **التوافقية** اذ لم يكتف الاحتلال بالمحاصصة انما فرضوا التوافقية ، ومفادها ان كل ما يقر انتخابياً لا يعمل به سياسياً ، انما كل قرار يجب ان يعاد صياغته وفقاً لمنطق قبول وجود المحاصصة ، ومن ثم تكون القرارات والتشريعات وسطياً تراعي مصالح من موجود في قمة الحكم في عراق ما بعد ٢٠٠٣ ، وتم اعتماد النهج التوافقي رغم عدم جود اساس له في الدستور ، إلا ان العرف هو الذي اعتمدته النخب الحاكمة بعد عام ٢٠٠٣ وباتفاق مسبق على تبني الحكومات التوافقية التي تشارك فيها جميع مكونات المجتمع العراقي ، اذ الغيت المعارضة البرلمانية التي تعد احد اهم مقومات نجاح واستقرار النظام البرلماني ، فمهما تكن نتائج الانتخابات سواء حصول احد الاحزاب او احد التحالفات على الاغلبية البرلمانية لا بد ان يشارك الجميع في هذه الحكومة (الكعبي ٢٠١١، ٨٥-٨٨)

ثانياً / العامل الاجتماعي .

يعد العراق من الدول ذات التعددية العرقية والمذهبية والدينية واللغوية ، فالعراق بلد متنوع القوميات والأديان والطوائف وأبرز سمة من سمات المجتمع هي التنوع الديني والقومي والمذهبي واللغوي ويمثل العرب اكبر المجموعات العرقية وينقسمون الى طائفتين (السنة والشيعة) بينما يعتبر الاكراد ثاني مجموعة عرقية قومية وغالبيتهم من المسلمين السنة ، اما التركمان فهم يمثلون ثالث مجموعة عرقية في العراق ، وتوجد اعراق وأقليات اخرى مثل الكلدان والأشوريين وهي طائفة تعتنق الديانة المسيحية ، فضلاً عن الأزيديين التي تضم خليطاً من الديانة المسيحية والإسلامية ، ويوجد ايضاً الصابئة المندائيين والشبك والأرمن والشركس والكاكائيين والبهائيون والغجر (سلوم ٢٠١٣) ( ) .

مجتمعات العالم ذات تكوينات متعددة ومتنوعة ، لكن مشكلة المجتمع المتنوع تتفاقم عندما تكمن في ثلاث مسائل هي (حمد و عبد العال ٢٠١٤، ٢٨) :

١. قيام الدولة على تكريس الولاء القائم على الانتماءات الاولية وليس المواطنة والمشاركة.
٢. غلبة عوامل التفرقة والتنافر بين مكونات المجتمع التعددي والمتنوع على عوامل التجانس والتلاحم بينها .
٣. فشل اسلوبي الادارة المجتمعية او السياسية ، او كليهما معاً لعلاقات التفاعل بين المكونات المتنوعة ، ونتيجة لعدم استيعاب الدولة لجميع مكونات الشعب من خلال تحقيق توازن كامل النطاق للحقوق والفرص لجميع المواطنين في اطار المواطنة والهوية الوطنية .

فضلاً عن ذلك تعد المواطنة من ابرز المشكلات منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة والى الان ويرجع ذلك الى العديد من الاسباب ابرزها التكوين السياسي والاثني والديني الذي حدد طبيعة هذا الكيان ، اذ كان دائماً جزء كبير من مكونات الشعب العراقي مهمشاً واعتماد الحكومات القوة المسلحة لقمع اي تهديد يمس وجودها في السلطة (العمار ٢٠١١، ٣٧) ، وعادت قضية المواطنة تطرح نفسها من جديد بعد عام ٢٠٠٣ وبالرغم من انها بما فيها من حقوق وواجبات قد حظيت بأهتمام الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ ، اذ افرد الدستور باب من ابوابة للحقوق والحريات ، إلا ان نصوص الدستور التي أكدت على الحقوق والحريات لا تكفي وحدها بل يجب ان يكون هنالك تطبيق للدستور من خلال اصدار التشريعات الضامنة لها بدلاً من ان تذكر عبارات في الدستور تحت ما يسمى (يُنظم ذلك بقانون) ، لذلك فأن التغاضي عن توفير الضمانات لتفعيل آليات المواطنة يؤثر على ضعف الوعي

السياسي بالمواطنة كذلك بالحقوق والواجبات والحريات ، وهذه المسؤولية تقع على النخب السياسية بعد عام ٢٠٠٣ ، اذ ان الدور السياسي الذي ادته القوى السياسية العراقية ليس ايجابياً ، فهي لم تستطيع معالجة حالة التشظي التي يعاني منه المجتمع العراقي ، بل ان تلك النخب ساهمت وبشكل متعمد احياناً في زيادة حالة الفرقة والاختلاف الفكري والاجتماعي والسياسي لمصالح سياسية وانتخابية (مراد ٢٠١١، ٨٠) .

فضلاً عن ذلك نتيجة لضعف الوعي السياسي لدى الفرد العراقي بشكل عام ، لم يكن يدرك نتائج سلوكه الانتخابي والذي ادى الى تعددية حزبية مفرطة وفي نفس الوقت اتسمت هذه الاحزاب بالصراع والتعارض فيما بينها ، اذ شمل هذا الصراع جميع الاحزاب السياسية بغض النظر عن الانتماء المذهبي ، مما ساعد على ان تكون الحكومة ائتلافية وفي نفس الوقت ذات اداء ضعيف وغير مستقرة سياسياً (عودة ٢٠١٣، ١٤٧) ، اذ اتسمت التركيبة البنيوية للأحزاب السياسية بالتعارض والصراع وعكست طبيعة الثقافات الفرعية ، بحيث اصبح من الصعب قيام احزاب سياسية قادرة على تجاوز الطائفية عبر تمثيلها جميع ثقافات المجتمع ، بل على العكس من ذلك عملت هذه الاحزاب الى اثارة الصراعات الطائفية لكسب اصوات الناخبين من ثقافاتهم الفرعية بحجة الدفاع عن جمهورهم ، وتكمن المشكلة هنا في البنى الاجتماعية والسياسية لعدم قدرتها على تطوير ثقافة وطنية شاملة (البدري ٢٠٠٤، ٨٠) .

وبذلك اصبح التنوع والتعدد الاجتماعي في العراق عامل لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، لان التعددية الاجتماعية انعكست على الواقع السياسي من خلال اثرها في الاحزاب التي تمثل هذا التنوع الذي فضل الانتماءات الجزئية كالهويات الفرعية على الهوية الوطنية (الطائفية _ الدينية _ اللغوية _ العرقية) مما افقد هذا التنوع هويته الوطنية ، وفي ظل فشل النخبة الحاكمة في ادارة هذا التنوع اصبح الاخير عامل سلبي لان افقد الفرد هويته الوطنية وقد انعكست هذه التعددية غير المنسجمة على الواقع السياسي من خلال ما خلفته من تعددية حزبية مفرطة كان لها الاثر المباشر في قيام الحكومات الائتلافية (العادلي ٢٠٠٧، ١٧).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان النخب الحاكمة اخفقت في طريقة التعامل مع التعددية الاجتماعية الموجودة في العراق وتوظيفها بشكل ايجابي ، وجعلوا منها عامل ضعف وليس عامل قوة في توحيد المجتمع وقواه السياسية التي اصبحت تعتمد عليها انتخابياً فقط ، ومن ثم فأن الحكومة

سوف تكون بطبيعة الحال حكومة ائتلافية هشة وغير مستقرة لأنها تمثل التعدد المفرط في التوجهات الاجتماعية والذي لا يستطيع معه اي حزب او تحالف الحصول على الاغلبية البرلمانية ، وحتى اذا حصل سوف يصطدم بالنهج التوافقي الذي يفرض مشاركة جميع الاطراف السياسية .

ثالثاً : العامل الدستوري .

ان الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ قد استند في العديد من مواده الى قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة المؤقتة ، والذي وضعته لجنة غير منتخبة ، مما جعل الدستور العراقي النافذ يحتوي على تشوهات ادت بالنتيجة الى وجود نقاط ملغمة ، وأولى هذه الالغام هي الديمقراطية التوافقية ، صحيح ان الدستور لم يشر صراحة الى تبني الديمقراطية التوافقية في ادارة الدولة وتشكيل مؤسساتها ، إلا ان العديد من مواده قد سهلت العمل وفق هذا المنهج ، ناهيك عن العرف الذي اعتمد التوافقية في تشكيل الحكومة من خلال توافق الكتل السياسية ، دون اعطاء اهمية كبيرة لنتائج الانتخابات ومنطق الاغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة ، الامر الذي جعل الائتلاف الحكومي يتكون من اطراف لا يجمعهم سوى تمثيلهم لثقافاتهم الطائفية ظاهرياً ، وواقعياً تحقيق مكاسبهم الشخصية والحزبية في الحصول على الحصص المخصصة لهم في الحكومة (ليبهارت ٢٠٠٦، ٤٦) ،الى جانب الديمقراطية التوافقية ، عززت الادارة المدنية للاحتلال الامريكي الصلاحيات الممنوحة للمحافظات غير المنتظمة بإقليم بالإضافة الى حكومة كردستان ، اذ كان هذا التعزيز مقيد وغير مرن ، الامر الذي اجبر مشروع الدستور على الأخذ به من دون تعديل ، وجاء تطبيق اللامركزية الادارية كنتيجة لتبني الدولة العراقية للنظام الاتحادي بموجب الدستور ، والذي يستوجب توزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية ، وقد اخذ العراق بهذا الشأن بثلاثة اشكال من عملية تقسيم الصلاحيات ، اذ الصلاحيات الحصرية بالسلطة الاتحادية والصلاحيات المشتركة وأخيراً الصلاحيات الحصرية بالأقاليم والحكومات المحلية (خليل و حميد ٢٠١٩ ، ١٢٨) .

وبما ان التجربة الديمقراطية في العراق تخضع الى معايير الديمقراطية التوافقية كان من الاجدر توسيع الصلاحيات الممنوحة للحكومة الاتحادية ، لان هذه الاخيرة هي من تقوم بتوجيه عملية بناء الدولة وإدارتها بشكل او بآخر ، إلا ان المشرع العراقي قد اتجه نحو توسيع صلاحيات الاقاليم لاسيما في نص المادة ١١٥ التي تذكر (ان كل مالم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم والصلاحيات الاخرى المشتركة بين

الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الاولوية فيها لقانون الأقاليم في حالة خلاف بينهما)(المادة ١١٥ لدستور العراق ٢٠٠٥) ( ) ، ويعد هذا النص بحسب فقهاء القانون الدستوري خلاف المألوف في التجارب الدستورية فالدول البسيطة التي تحاول البناء وفق الفيدرالية واللامركزية تسعى الى تقوية صلاحيات وسلطات المركز .

ومن جانب اخر فقد اعطت المادة ١٢١ في حالة تطبيق قانون اتحادي معين فإن بإمكان حكومة الاقاليم تعديل تطبيق هذا القانون اذا كان يتعارض مع قانون الاقاليم وذلك يحصر في مسألة لا تكون داخلة في الاختصاصات الحصرية للحكومة المركزية المنصوص عليها في المادة ١١٠ من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥(المادة ١١٥ لدستور العراق ٢٠٠٥) .

ان مثل هذه الزيادة في الصلاحيات من شأنها ان تضعف الحكومة المركزية لصالح الحكومات المحلية وهو بحد ذاته لا ينسجم مع المعطيات الخاصة بالشأن العراقي الذي يجعل الدولة امام معطيين اساسيين :

١_ المعطى الخاص بوضع المبادئ الرئيسة لبناء الدولة ولاسيما في مجال السياسات الداخلية والخارجية وإدارة القضايا الخاصة بوضع الدولة اقليمياً التي تتأثر بشكل مباشر من هذا التوزيع في الصلاحيات .

٢_ المعطى الخاص بالديمقراطية التوافقية وصعوبة ادارة المركز والحاجة الى مستوى اكبر من الصلاحيات من اجل تلافي المشكلات والسعي الى ضمان التجانس عبر الاختصاصات الاتحادية وإذا ما طبقنا ما ذكرناه سابقاً حول ارتباط استقرار الدولة باستقرار السلطة السياسية الحاكمة على الوضع العراقي ، نرى ان العراق بموجب الدستور الدائم اخذ بنظام الحكم البرلماني ، وعادة تنبثق الحكومة بموجب هذا النظام من رحم البرلمان ، ومن المعروف ان امكانية قيام حكومات ائتلافية في هذا النظام واردة جداً مقارنة بالنظام الرئاسي ، ومن ثم مجرد الاخذ بنظام الحكم البرلماني هو خطوة اولى نحو تشكيل الحكومات الائتلافية في بيئة اجتماعية متعددة مثل العراق ، لمن من المعروف ايضاً ان يكون هناك توازن بين البرلمان والحكومة ويُعد هذا التوازن ركناً اساسياً من اركان النظام البرلماني ، إلا ان الملاحظ في مواد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ قد رجح الكفة لصالح البرلمان على حساب الحكومة مما أخل بمبدأ التوازن من جهة وفرض واقع سياسي يدفع باتجاه تشكيل حكومات تكون ائتلافية توافقية تتسم بعدم الاستقرار ، فقد اشار الدستور الى حق البرلمان في سحب الثقة من الحكومة (المادة ٦١

لدستور العراق ٢٠٠٥) ، أما فيما يتعلق بحق الحكومة في حل البرلمان فقد نصت المادة ٦٤ (يُحل مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد اعضائه بناءً على طلب من ثلث الاعضاء او طلب من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية) (المادة ٦٤ لدستور العراق ٢٠٠٥) .

ويتضح من خلال المواد أعلاه ان حق الحكومة في حل مجلس النواب مقيد في تقديم طلب الى رئيس الجمهورية بهذا الخصوص ، ويقوم الاخير بتقديمه الى البرلمان الذي يمتلك وحده حق حل نفسه بالأغلبية المطلقة لعدد اعضائه ، وهذا يعني من الناحية الواقعية عدم قدرة الحكومة على حل البرلمان ، طالما ان قرار الحل يعود بالنهاية الى البرلمان ذاته ، وهذا مستبعد في ظل الامتيازات الكبيرة التي يتمتع بها عضو البرلمان العراقي ، ورغم عدم حدوث حالة سحب ثقة للحكومة العراقية ، ولا حل للبرلمان ما بعد عام ٢٠٠٣ ، إلا ان هذا الواقع قد شجع جميع الكتل السياسية في البرلمان ان تطالب بحصص داخل الحكومة والتلويح بعدم التصويت على منح الثقة في حال لم تلبى مطالبها ، لأنها تدرك ان الدستور منح البرلمان صلاحية حل الحكومة وصعوبة قيام الاخيرة بحل البرلمان ، وهذا احد اهم الاسباب التي جذرت لاستمرار قيام حكومات ائتلافية توافقية بل وغير منسجمة ومستقرة ايضاً .

فضلاً عن ما تقدم توجد داخل الدستور العراقي النافذ العديد من الاشكاليات تعمق الأزمة السياسية وبالتالي تعمق حجم حالة الصراع داخل اطار النظام السياسي ، ففي كل دول العالم يعد الدستور عنصر اتزان واستقرار للنظام السياسي ، إلا انه في بعض الاحيان يمثل عنصر اشكال وباعث ازمة ، ويمكن الاشارة هنا الى الاشكالات الدستورية في الدستور العراقي والتي تحتاج الى حلول ، ويمكن رصد تداخل مشكلتين في آن واحد داخل الدستور :

المشكلة الاولى / الصياغات الخاطئة للدستور ، فكما بينا ان الدستور كُتب على عجل وانه تضن العديد من القضايا التي كان يجب الحسم بشأنها حتى لا تكون عرضة للتأويلات والتفسيرات التي تدخل البلد في حلقة مفرغة من الأزمات .

المشكلة الثانية / عدم استيعاب معنى الدولة في فكر وممارسات الاحزاب الفاعلة في العراق ، فكل قوة سياسية تنظر الى العراق من منظورها ورؤيتها وقد تكون هذه الرؤية غير ناضجة او متكاملة (البياتي ٢٠١١، ١٩٠).

فضلاً عن ذلك قام دستور عام ٢٠٠٥ بناء على احكام قانون ادارة الدولة الذي حدد الإجراءات والتوقيتات المتعلقة بإقرار الدستور ، اذ تم اعلان مشروع الدستور ونشره لغرض اجراء الاستفتاء عليه

، فأي نص يتعلق بدستور او قانون او معاهدة يراد اقرارها بالاستفتاء لا يجوز تعديل او تبديل مواد فيها بعد نشرها وقبل اجراء الاستفتاء عليه ، ولكن الذي حصل على مشروع دستور العراق ، أنه بعد نشره وقبل اجراء الاستفتاء عليه بمدة قصيرة جرى تعديل بعض مواده ، وكذلك يفترض في تدوين الدستور مراعاة الشكلية من حيث اللغة والصياغة ، والابتعاد عن السرد الادبي والتكرار والأسلوب الانشائي ، فديباجة الدستور عبارة عن خطبة انشائية وضعت وصيغت ترضي بعض الاطراف الرئيسة في العملية السياسية ، لم يراع فيها الانجاز القانوني المكثف ولا اللغة القانونية التي تبتعد عادة عن السرد الصحفي والخطابي ، فالديباجة ينبغي ان تكون موجزة تعبير عن جوهر الدستور ، ونجد كذلك ان الالية التي صيغت بموجبها النصوص المتعلقة بممارسة السلطة سواء اكانت على المستوى الاتحادي ام على العلاقة بين السلطة الاتحادية وسلطات الاقاليم بحالة من التعقيد والتعارض في الاختصاصات لا يوجد لها شبيه في اي دستور في العالم ، اذ تظهر العديد من الاشكالات منذ تطبيق الدستور والاعتماد عليه بين مؤسسات الدولة في العراق (الكبيسي بلا تاريخ) .

ومما تقدم يمكن القول ان النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ يعيش ازمة معقدة على المستويات كافة وفي كل القطاعات سواء اكانت سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية . مما ادى الى ظهور الاضطرابات السياسية والتي اتبعها تعدد الولاءات والقيم ونتج عنها كثرة الصراعات والتناقضات لهذا اختفت لغة الحوار والتسامح وحلت محلها لغة التعصب والتطرف ومختصر القول ان عملية بناء الدولة العراقية مسيسة بالمساومات الطائفية والعرقية ومنطلق للمحاصصة وهي عوامل تعرقل بناء الدولة في العراق كما اوضحنا.

الخاتمة

من كل ما تقدم توصلنا الى نتيجة مهمة ، انه لا خيار لحل ازمة بناء الدولة في الدول المتعددة الطوائف والأعراق ، إلا (تعليم المواطنة) اذ ان المواطنة هي الآلية الامثل لتوليد الهوية المشتركة ، اي توليد الشعور المشترك لدى المواطنين بالانتماء الى المجتمع ، وكذلك لترسيخ الرغبة المشتركة في مواصلة العيش سوية ، مما يعني ان تعليم المواطنة في الدول المتعددة الطوائف يشتمل على وظيفة مزدوجة (فهو يعمل على احترام الهويات الفرعية وفي الوقت نفسه يعمل على تعزيز الهوية الوطنية) بحيث يكون في مقدورها ان توحد مختلف الجماعات داخل نطاق الدولة .

فضلاً عن تطبيق قاعدة المواطنة الدستورية ، بغض النظر عن وجود تنوع اجتماعي او عدمه ، وإنما الغرض الاساس هو استمرار العمل وفق تلك القاعدة يلغي حالة عدم ثقة المواطن بدولته .

واخيراً ان دراستنا هذه مجرد مساهمة متواضعة نحو مناقشة مسألة في غاية الاهمية ، مسألة تاريخية وحديثة في آنٍ واحد .

المصادر باللغة العربية

١. ابراهيم، حسنين توفيق. ١٩٩٩. *ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢. ابراهيم، سعد الدين. ١٩٩٦. *المجتمع والدولة في الوطن العربي ،ط٢* . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٣. ابراهيم، فرهاد. ١٩٩٦. *الطائفية السياسية في العالم العربي : العراق انموذجاً*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

٤. ابن منظور. ١٩٦٨ . *لسان العرب* . المجلد المجلد ٩. بيروت : دار صاد.

٥. البدري، خميس. ٢٠٠٤. "الثقافة السياسية والنظام السياسي (نقد المفهوم الغربي للثقافة السياسية)." *مجلة العلوم السياسية* (كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد) (العدد ٢٨): ص ٨٠ .

٦. البياتي، كاظم علي مهدي. ٢٠١١. *الدولة في الفكر السياسي العراقي المعاصر*. اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص ١٩٠ .

٧. الجاسور، ناظم عبد الواحد. ٢٠٠٨. "موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية." (دار النهضة العربية) ص ٣١٠.

٨. الحمود، علي طاهر. ٢٠١٢. *العراق من صدمة الهوية الى صحوة الهويات*. بغداد: مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية.

٩. الزبيدي، ليث عبد الحسين. ٢٠١٤. *المشكلات السياسية في عالم الجنوب*. بغداد.

١٠. العادلي، حسين درويش. ٢٠٠٧. *المواطنة بين ضرورات الواقع وجدليات المدارس*. بغداد: سلسلة كتاب الصباح الثقافي.

١١. العمار، منعم صاحي. ٢٠١١. *التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ المواطنة ، في مجموعة مؤلفين ، المواطنة والهوية الوطنية العراقية _عصف احتلال ومسارات تحكم*. بغداد: مركز حمورابي.

١٢. العنبكي، طه حميد حسن. ٢٠١٩. *النظم السياسية والدستورية المعاصرة :اسسها ومكوناتها ومعايير تصنيفها*. بيروت: مكتبة السنهوري.

١٣. الكبيسي، محمد عياش. بلا تاريخ. *المصالحة الوطنية : وجهة نظر سياسية _ اسلامية* . عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع.

١٤. الكعبي، عبد الستار. ٢٠١١. *الديمقراطية التوافقية _العراق انموذجا*. بغداد : دار السياب.

١٥. الكواري، علي خليفة. ٢٠٠٢. *مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، في مجموعة مؤلفين ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، ط ٢* . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٦. النجار، باقر سلمان. ٢٠١٤. *الدولة العربية بين اخفاقات البناء وتعطل الاندماج ، في مجموعة مؤلفين ، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي.* بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١٧. النجفي، سالم توفيق. ٢٠٠٨. *ازمة الدولة القومية المعاصرة : التفكيك والاندماج ، في مجموعة مؤلفين ، الدولة الوطنية المعاصرة : ازمة الاندماج والتفكيك.* بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٨. الهاشمي، محمد صادق .2013 .*الثقافة السياسة للشعب العراقي وابرز تحولاتها* .مطبعة الساقي.
١٩. الوكينزا، ليروا. ٢٠٠٤. *العراق والبحث عن الهوية الوطنية ، ترجمة : رشاد ميران.* بغداد: دار الرأس.
٢٠. بركات، حليم. ٢٠٠٨. *المجتمع العربي المعاصر : بحث في تغيير الاحوال والعلاقات.* بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢١. بلقزيز، عبد الاله. ٢٠٠٨. *الدولة والمجتمع :جدليات التوحد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر.* بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
٢٢. ـــ. ٢٠١٣. *الدين والدولة في الاجتماع العربي المعاصر ، في مجموعة باحثين ، الدين والدولة في الوطن العربي.* بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢٣. حسين، حسين علوان .٢٠٠٩ .*اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي* .بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
٢٤. حمد، ياسين محمد و عبد العال، عبد الجبار عيسى. ٢٠١٤. "التعامل مع الاقليات في اطار ادارة التنوع (دراسة مقارنة بين العراق والهند)." *المجلة السياسية والدولية* (الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية) (العدد ٢٤): ص ٢٨.
٢٥. خليل، سهاد اسماعيل و حميد ، علي فارس. ٢٠١٩ . "مواجهة التطرف : المداخل _الاستراتيجيات _بيئة العمليات." *مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية* (كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين) (العدد ٢): ص ١٢٥.
٢٦. دوبار، كلود. ٢٠٠٨. *ازمة الهويات : تفسير تحول ، ترجمه رندة بعث.* بيروت: المكتبة الشرقية.
٢٧. دوفرجيه، موريس. ٢٠٠٩. *مدخل الى علم الساسية ،ترجمة :جمال الاتاسي ،سامي الدروبي.* بيروت: المركز الثقافي العربي.
٢٨. زرقونه، صلاح سالم. ٢٠١٢. *انماط انتقال السلطة في الوطن العربي منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية.* بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢٩. سلوم، سعد. ٢٠١٣. *الاقليات في العراق : الذاكرة ،الهوية ، التحديات.* بغداد: مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية.

٣٠. شبيب، كاظم. ٢٠١١. *المسألة الطائفية*. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.
٣١. عبد الجبار، فالح . ٢٠١٣. *الطائفية والمذهبية في الوطن العربي وآثارهما السياسية ، في مجموعة مؤلفين ، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٣٢. عبدالرزاق، صلاح .2010 .*مشاريع ازالة التمييز الطائفي من مذكرة فيصل الى مجلس الحكم* .منتدى المعارف.
٣٣. عطوان، خضر عباس. ٢٠١٢. "الانفصال والتفكك : تحديات التغيير في المنطقة العربية." *مجلة حمورابي* (مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية) (العدد ٤): ص ١٩١_ص١٩٢.
٣٤. علي شكري. ٢٠٠٧. *النظام الفيدرالي وتوزيع السلطات طبقاً لدستور العراق* . kufauniv.com\staff\ahmedon\files\alnedam\20alfedrali.doc<http:// law .
٣٥. عودة، فلاح جاسب. ٢٠١٣. *التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي (دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٣)*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، ص ١٤٧. .
٣٦. غليون، برهان. ٢٠١٢. *المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات ، ط ٣*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٣٧. كاظم، جعفر علوان. ٢٠١٨. *عدم الاستقرار السياسي وأثره في الاداء الحكومي في العراق ٢٠٠٣ _٢٠١٤*. بغداد: مركز العراق للدراسات.
٣٨. كوران، يوسف. ٢٠١٠. *التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية : دراسة مقارنة* . السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
٣٩. ليبهارت، آرنت. ٢٠٠٦. *الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة : حسني زينة*. لبنان: الفرات للنشر والتوزيع.
٤٠. مار، فيبي. ٢٠٠٩. *نظام صدام حسين : ١٩٧٩_٢٠٠٣ ، ترجمة : مصطفى نعمان احمد*. بغداد والقاهرة: ،دار المرتضى ومكتبة مصر.
٤١. مجيد، حسام الدين علي. ٢٠١٠. *اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر:جدلية الاندماج والتنوع* . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
٤٢. محسن، زيد عدنان. ٢٠٠٩. "متطلبات بناء ثقافة ديمقراطية في العراق بين الدوافع والمعوقات." *مجلة قضايا سياسية* (جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية) (العدد ١٦): ص ١١١.
٤٣. مراد، علي عباس. ٢٠١١. "اشكالية الهوية في العراق (الاصول والحلول)." *مركز دراسات الوحدة العربية* (المستقبل العربي) (العدد ٣٩٠): ص ٨٠.
٤٤. مراد، علي عباس. ٢٠٠٦. "المشاركة السياسية : منظور تنموي." *المجلة السياسية والدولية* (كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية) (العدد ٥): ص ٧٢ .
٤٥. مشتت، حسين. ٢٠٠٧. "المواطنة والتحول الديمقراطي في العراق." *مجلة سؤون عراقية* (جامعة النهرين ، مركز دراسات النهرين) (العدد ٩): ص ٥١.

٤٦. هنتنغتون، صموئيل. ١٩٩٣. *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة : سمية فلو عبود*. بيروت: دار الساقي.

المصادر باللغة الانكليزية

1. **Ibrahim, Hassanein Tawfiq. 1999. *The phenomenon of political violence in Arab regimes*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.**
2. **Ibrahim, Saad Al-Din. 1996. *Society and State in the Arab World*, 2nd ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies.**
3. **Ibrahim, Farhad. 1996. *Political sectarianism in the Arab world: Iraq as a model*. Cairo: Madbouly Library.**
4. **Ibn Manzur. 1968. *Arabes Tong*. Volume 9. Beirut: Dar SAD.**
5. **Al-Badri, Khamis. 2004. "Political Culture and the Political System (Criticism of the Western Concept of Political Culture)." Journal of Political Science (College of Political Science, University of Baghdad) (Issue 28): p. 80.**
6. **Al-Bayati, Kazem Ali Mahdi. 2011." The state in contemporary Iraqi political thought". Doctoral thesis, University of Baghdad, College of Political Science, p. 190.**
7. **Al-Jasour, Nazim Abdel Wahed. 2008. "Encyclopedia of Political, Philosophical and International Terms." (Dar Al Nahda Al Arabiya) p. 310.**
8. **Al-Hamoud, Ali Taher. 2012. *Iraq from identity shock to identity awakening*. Baghdad: Masarat Foundation for Cultural and Media Development.**
9. **Al-Zubaidi, Laith Abdul Hussein. 2014. *Political Problems in the Global South*. Baghdad.**
10. **Al-Adly, Hussein Darwish. 2007. *Citizenship between the necessities of reality and the dialectics of schools*. Baghdad: Al-Sabah Cultural Book Series.**
11. **Al-Ammar, Moneim Sahi. 2011. *Political change and the calls for consolidating citizenship, in a group of authors, Citizenship and Iraqi National Identity - Occupation Storm and Paths of Control*. Baghdad: Hammurabi Center.**
12. **Al-Anbaki, Taha Hamid Hassan. 2019. *Contemporary political and constitutional systems: their foundations, components, and classification criteria*. Beirut: Al-Sanhouri Library.**
13. **Al-Kubaisi, Muhammad Ayyash. No date. *National reconciliation: a political-Islamic point of view*. Amman: Dar Al-Mamoun for Publishing and Distribution.**
14. **Al-Kaabi, Abdul Sattar. 2011. *Consociational Democracy - Iraq as a Model*. Baghdad: Dar Al-Sayyab.**
15. **Al-Kuwari, Ali Khalifa. 2002. *The Concept of Contemporary Democracy, in a collection of authors, The Democratic Question in the Arab World, 2nd edition*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.**
16. **Al-Najjar, Baqir Salman. 2014. *The Arab state between construction failures and disruption of integration, in a group of authors, dialectics of social integration and building the state and nation in the Arab world*. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.**

17. **Al-Najafi, Salem Tawfiq. 2008. *The Crisis of the Contemporary National State: Disintegration and Integration, in a collection of authors, The Contemporary National State: The Crisis of Integration and Disintegration*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.**
18. **Al-Hashemi, Muhammad Sadiq. 2013. *The political culture of the Iraqi people and its most prominent transformations*. Al Saqi Press.**
19. **Alukenza, Leroy. 2004. *Iraq and the search for national identity, translated by: Rashad Miran*. Baghdad: Dar Al-Ras.**
20. **Barakat, Halim. 2008. *Contemporary Arab Society: Research into changing conditions and relationships*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.**
21. **Belqziz, Abdul-Ilah. 2008. *State and Society: Dialectics of Unity and Division in Contemporary Arab Society*. Beirut: Arab Network for Research and Publishing.**
22. **.—2013 .*Religion and the State in Contemporary Arab Society, in a group of researchers, Religion and the State in the Arab World*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.**
23. **Hussein, Hussein Alwan. 2009. *The problem of building a culture of participation in the Arab world*. Beirut: Majd University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.**
24. **Hamad, Yassin Muhammad and Abdel-Al, Abdel-Jabbar Issa. 2014. "Dealing with minorities within the framework of diversity management (a comparative study between Iraq and India)." *International and Political Journal* (Al-Mustansiriya University, College of Political Science) (Issue 24): p. 28.**
25. **Khalil, Suhad Ismail and Hamid, Ali Fares. 2019. "Confronting extremism: approaches, strategies, and operational environment." *Al-Nahrain Center for Strategic Studies* (College of Political Science, Al-Nahrain University) (Issue 2): p. 125.**
26. **Dubar, Claude. 2008. *The Crisis of Identities: Interpreting a Transformation, translated by Randa Baath*. Beirut: Oriental Library.**
27. **Duverger, Maurice. 2009. *Introduction to Political Science*, Translated by: Jamal Al-Atassi, Sami Al-Droubi. Beirut: Arab Cultural Center.**
28. **Zarqouneh, Salah Salem. 2012. *Patterns of power transfer in the Arab world from independence until the beginning of the spring of the Arab revolutions*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.**
29. **Salloum, Saad. 2013. *Minorities in Iraq: memory, identity, challenges*. Baghdad: Masarat Foundation for Cultural and Media Development.**
30. **Shabib, Kazem. 2011. *The sectarian issue*. Beirut: Dar Al-Tanweer for printing, publishing and distribution.**
31. **Abdul-Jabbar, Faleh. 2013. *Sectarianism and sectarianism in the Arab world and their political effects, in a group of authors, Sectarianism, Tolerance, and Transitional Justice from Sedition to the State of Law*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.**
32. **Abdul Razzaq, Salah. 2010. Projects for eliminating sectarian discrimination from Faisal's memorandum to the Governing Council. Knowledge Forum.**

33. **Atwan, Khader Abbas. 2012. "Separation and Disintegration: Challenges of Change in the Arab Region." *Hammurabi Journal* (Hammurabi Center for Research and Strategic Studies) (Issue 4): pp. 191_p. 192.**
34. **Ali Shukri. 2007. "The federal system and the distribution of powers according to the Constitution of Iraq". http:// law>kufauniv.com\staff\ahmedon\files\alnedam\20alfedrali.doc.**
35. **Odeh, Falah Jasib. 2013. "Party pluralism and the phenomenon of political instability (a case study of Iraq after 2003)". Unpublished master's thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, p. 147.**
36. **Ghalioun, Burhan. 2012. *The sectarian issue and the problem of minorities, 3rd edition*. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.**
37. **Kazem, Jaafar Alwan. 2018. *Political instability and its impact on government performance in Iraq 2003-2014*. Baghdad: Iraq Center for Studies.**
38. **Curran, Yusef. 2010. *Constitutional organization of pluralistic societies in democratic countries: a comparative study*. Sulaymaniyah: Kurdistan Center for Esther Studies**